العقبات والحواجز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع
"دراسة ميدانية في البيئة الاردنية"
2011

إعداد

مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية

الأردن – عمان

أعدت هذه الدراسة بتكليف ودعم من المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، وقد تم تنفيذها خلال الفترة الواقعة بين آب 2010 إلى آذار 2011.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

كلمة سمو رئيس المجلس

يسرني أن أقدم لكم هذه الدراسة والتي تسلط الضوء على العوائق والحواجز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعنا الأردني وذلك بالتعاون مع مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية.

لقد، جاءت هذه الدراسة لترسم صورة واضحة عن واقع العقبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في محاولة وصولهم لمواقع الخدمة أو استخدامهم لها، كما قدمت صورة واضحة عن مستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم التي نصت عليها التشريعات في المجالات المختلفة.

فقد، أولى المجلس موضوع التسهيلات البيئية جل اهتمامه، ويتضح ذلك من خلال التنسيق المستمر مع كافة البلديات في المحافظات للتوعية بأهمية تطبيق كودة البناء الخاص للأشخاص ذوي الإعاقة والصادرة عن مجلس البناء الوطني، والتأكيد على كافة الجهات ذات العلاقة بالإلتزام بها عند إنشاء المباني الجديدة، وإجراء التعديلات على المباني القائمة.

وفي هذا المجال حرص المجلس على تقييم العقبات والحواجز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع، من خلال التعرف على التسهيلات المتوفرة من المرافق العامة، ومباني البلديات والمدارس والمستشفيات، وتقييم لمستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم. وذلك بهدف تحديد التوجهات المستقبلية لعمل المجلس في مجال التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير التسهيلات المناسبة لهم. وبما يضمن مستوى مشاركة فاعل للأشخاص ذوي الإعاقة.

وسيعمل المجلس على وضع الخطط التنفيذية لتحسين الواقع من خلال التوصيات المشار إليها بالدراسة من خلال التنسيق مع كافة الجهات الرئيسة لضمان مستوى مميز من التسهيلات تسهم في توفير البيئة المناسبة لضمان تفاعل وإندماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

وفي الختام، أتوجه بخالص التقدير لمركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية على تنفيذه لهذه الدراسة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

رعـد بن زيـــد

رئـــيس المجلـــــس

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

خلفية عامة

شهدت الألفية الثالثة تحولات جوهرية في النظرة، والفلسفة، والاجراءات التي تتخذها دول العالم حيال الفئات المهمشة، ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة وقد كان من بين الإنجازات التي حققها العالم للنهوض بأوضاع هذه الفئات وتحقيق المساواة لها، ورفع التمييزعنها صياغة وإقرار الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2006.

وتهدف هذه الإتفاقية بصورة أساسية إلى "تعزيز كرامة وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة تمتعهم بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية". ورغم أن هذه الإتفاقية لم تضع تعريفاً محدداً للإعاقة إلا أن المادة الأولى أشارت إلى أن المقصود بالأشخاص ذوي الاعاقة " الأفراد الذين يعانون من قصور بدني أو عقلي أو حسي أاو ذهني أو متعدد بحيث يشكل وجود عقبات في البيئة حاجزاً أو عائقاً يمنعهم من المشاركة بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع بشكل متساوي مع الآخرين".

وتستند الفلسفة الجديدة التي انبثقت منها هذه الإتفاقية على جملة من المبادىء:

- إحترام كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة المتأصلة واستقلالهم الذاتي، بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم وباستقلالية.
- عدم التمييز بين الأفراد .
- كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.
- إحترام الفوارق وقبول الشخص ذو الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية.
- تكافؤ الفرص.
- إمكانية الوصول.
- المساواة بين الرجل والمرأة.
- إحترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة، واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

وفي ضوء هذه الفلسفة، والمبادىء المستندة لها، وجب على كافة تشكيلات المجتمع الدولي وأعضاءه من حكومات، ومجتمعات محلية، ومنظمات وهيئات وأفراد اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بترجمة هذه النظرة والمبادىء والالتزامات إلى برامج عمل، ومشروعات وممارسات يلمس الأشخاص ذوي الإعاقة نتائجها وثمارها على حياته اليومية. وتتمثل هذه الإجراءات في:

- إتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الإتفاقية.
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بخلق بيئة تشريعية تكفل تكافؤ الفرص، وتُلغي ممارسات التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مراعاة حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات والبرامج.
- الإمتناع عن القيام بأي عمل أو ممارسة تتعارض مع هذه الإتفاقية.
- إتخاذ كافة التدابير للقضاء على التمييز على أساس الإعاقة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة خاصة.
- تعزيز البحوث وعمليات التطوير، وتوفير واستعمال السلع والخدمات والمعدات والمرافق المصممة تصميماً عاماً، وتشجيع التصميم العام لدى وضع المعايير والمبادئ التوجيهية أو التعليمات.
- تشجيع البحوث وعمليات التطوير، وتوفير واستعمال التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والإتصال، والوسائل والأجهزة المعينة على التنقل والتكنولوجيات المساعدة الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع إيلاء الأولوية للتكنولوجيات المتاحة بأسعار معقولة.
- توفير معلومات سهلة المنال للأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الوسائل والأجهزة المعينة على التنقل، والتكنولوجيات المساعدة، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة، فضلاً عن أشكال المساعدة الأخرى، وخدمات ومرافق الدعم.
- تشجيع تدريب الأخصائيين والموظفين العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الحقوق المعترف بها في هذه الإتفاقية.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

إن القبول العالمي الواسع لنصوص ومضامين هذه الإتفاقية والذي انعكس بتوقيع (147) دولة وتصديق (98) دولة عليها يشكل تحولاً نوعياً في الرؤية العالمية لهذه الفئة من الأشخاص والذين يشكلون ما نسبته (10%) من إجمالي سكان العالم حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، وقد كانت الأردن أول دولة عربية توقع وتصادق على هذه الإتفاقية، مما يستدعي إجراءات ملموسة على أرض الواقع تسهم في تعزيز الكرامة وحماية الحقوق والتمكين من المشاركة الفاعلة والإستمتاع بالحقوق التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية عامة والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص.

ويأتي تحديد العقبات والعوائق التي تعترض وتحدّ من المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في مقدمة الإجراءات الكفيلة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة والإندماج الكامل في المجتمع ووضع البرامج والإجراءات الكفيلة بإزالة العوائق ورفع العقبات. ويمكن أن نجمل هذه العقبات بالآتي:

1. العقبات التشريعية.
2. العقبات المادية.
3. العقبات المتعلقة بنظرة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة ونظرة الأشخاص ذوي الإعاقة لأنفسهم.

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

1. توجد في كل مجتمعات العالم عقبات وحواجز تحول أو تحد من ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم وحرياتهم.
2. يتوقف مستوى المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة مجتماعتهم إلى جانب الأشخاص من غير ذوي الإعاقة على مستوى وجود أو غياب العقبات والحواجز.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

3. لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة دون تمييز، لابد من تعريف وتحديد العوائق والعقبات التي تعترض مشاركتهم والعمل على رفعها.
4. تسهم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإندماجهم في المجتمع بالتخفيف من ظاهرة الفقر التي ترتبط بالإعاقة، وبالتالي فإن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
5. يشكل السعي لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في أنشطة مجتمعاتهم على نحو متكامل وفعال وسيلة فعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.
6. القصور أو العجز لا يمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الإسهام بفاعلية في مجمل جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.
7. على المجتمع ومؤسساته المختلفة العمل على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول بما يمكنهم من المشاركة والمساهمة في تحقيق الأهداف التي تسعى المجتمعات للوصول اليها.

السياق الوطني:

عمل الأردن ومنذ أكثر من ربع قرن على تنمية وتطوير البيئة المحلية الأردنية بما يكفل تحقيق مبادىء الرعاية، والحماية، والتنمية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد شملت الإجراءات الوطنية إصدار تشريع لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة عام 1993، وإنشاء المؤسسات الحكومية والأهلية لرعايتهم إضافة إلى منح الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة من التسهيلات في جوانب الخدمات الصحية، والتأهيلية، والتعليمية، والعمل، والتنقل، والرعاية الإقتصادية وغيرها.

ومع مطلع الألفية الثالثة شارك الأردن بفعالية عالية في الجهود الدولية لصياغة الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكان من بين أوائل الدول التي وقعت عليها، والدولة رقم ثمانية عشر في المصادقة عليها، ومن بين أول عشرين دولة وقعت وصادقت مما أكسبها الحق في أن تكون عضواً في لجنة الرصد المعنية بمتابعة التزام دول العالم في تطبيق الإتفاقية.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

وبشكل متصل عمل الأردن على تطوير تشريعاته بما ينسجم مع فلسفة وأهداف ومبادىء الإتفاقية، حيث أصدر قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لعام 2007 وأنشأ المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين في نفس العام، وانطلقت الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة بمباركة ملكية سامية، وجرى تقييم الاستراتيجية وإعادة بناءها من خلال مؤتمر وطني في تشرين الثاني 2009، ويعمل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين على ترجمة وتنفيذ الرؤيا والرسالة والأهداف التي يحملها والمتمثلة بتعزيز الكرامة، وحماية الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية وأينما وجدوا. ويتولى المجلس إعداد التقرير الوطني للرصد المعني بتقييم واقع السياسات والتشريعات والإجراءات المتخذة وطنياً في ضوء الإتفاقية الدولية، ويضم المجلس في عضويته عدداً من ممثلي الوزارت والمؤسسات الحكومية والأهلية من أجل تنسيق الجهد الوطني المتعلق بتنفيذ الاستراتيجة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

موضوع الدراسة وأهدافها:

تسعى هذه الدراسة لتحديد "العقبات والحواجز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع" والتركيز في هذه المرحلة سيكون منصباً على معرفة طبيعة ونوعية العقبات والحواجز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في البيئة الأردنية والمتعلقة بصورة أساسية بجاهزية المرافق العامة، وتأهيلها بالتدابير الملائمة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير المعلومات اللازمة لهم وكذلك الكوادر المؤهلة للتعامل معهم". وبصورة أكثر تحديداً فإن هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالفضاء العام وماهي مفرداته؟
- ما الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لتأهيل الفضاء العام بما يلبي حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ما مستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بالتشريعات والسياسات المتعلقة بهم؟
- كيف يقيّم الأشخاص ذوي الإعاقة كفاية هذه التشريعات والسياسات؟
- ما مستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم؟

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- ما مدى شعور الأشخاص ذوي الإعاقة بالتمييز ضدهم؟
- ما نوع الإستجابة التي يقوم بها الشخص ذو الإعاقة في حال التمييز ضده؟
- كيف يقيّم الشخص ذو الإعاقة مستوى ملائمة السكن ووسائط النقل؟
- كيف يقيم الأشخاص ذوي الإعاقة سهولة الوصول إلى المرافق والمؤسسات العامة؟
- كيف يرى الأشخاص ذوي الإعاقة فرص الدخول إلى المرافق والمؤسسات العامة؟
- كيف يقيّم الأشخاص ذوي الإعاقة تأهيل وجاهزية المرافق لتقديم الخدمة لهم؟
- ما مدى تهيئة المؤسسات وتجهيزها بالمعلومات المناسبة لإستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ما مدى ملائمة الخدمات في المؤسسات العامة لحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة؟
- هل يعتقد الأشخاص ذوي الإعاقة أن السياسات والبرامج الموجودة كافية للمشاركة والإندماج؟
- ما هي رؤية الأشخاص ذوي الإعاقة للعقبات التي يواجهونها عند محاولة حصولهم على الخدمات والسلع؟
- ما هي طبيعة العقبات والحواجز المادية التي تحد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وتعترض اندماجهم؟
- ما مدى انتشار هذه العقبات والحواجز والميادين التي توجد بها؟
- ما مدى تأثير هذه العقبات والحواجز على ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم في المشاركة والاندماج؟
- ما هي أسباب وجود هذه العقبات والحواجز؟
- ما مدى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم بهذه العقبات والحواجز وما هي طبيعة تقييمهم لها؟
- ما هي التوصيات العملية التي يمكن اقتراحها لصانعي القرار؟

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

أهمية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة استجابة لطلب رئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين كأولوية يرى المجلس ضرورة الإستجابة لتحدياتها من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة والإستمتاع بالحقوق التي كفلتها الإتفاقية والقانون، ويعمل المجلس على ترجمتها.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من القناعة المتزايدة أن الإعاقة هي نتاج للتفاعل بين حالة العجز والقصور الذهني أو الحسي أو البدني لدى الشخص وبين البيئة المحيطة وما فيها من عقبات وحواجز تحد من إمكانية مشاركة الفرد واستمتاعه بحقوقه. ويمكن أن تكون هذه العقبات والحواجز معرفية، أو قانونية، أو طبيعية، أو اجتماعية، الأمر الذي يستدعي حصر وتعريف هذه العوائق والعقبات والحواجز والتعرف على مدى انتشارها وتأثيرها على فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول والمشاركة في الأنشطة والفعاليات بدرجة مساوية لغيرهم من الأشخاص الذين لا يوجد لديهم القصور أو العجز الذهني أو الحسي أو البدني.

ولما كان التمكن من الوصول شرطاً من شروط التفاعل والمشاركة والإندماج، فإن التعرف على نوعية العوائق والحواجز والعقبات وأماكن وظروف وجودها هي الخطوة الأولى لرفعها، والحد من تأثيرها، وتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة والفعاليات المختلفة التي تضمن اندماجهم الكامل وإلغاء حالة اللاتكافؤ في الفرص التي تشكل أهم التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولحدود علم فريق البحث، فإن هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها على المستوى الوطني التي تحاول بصورة ميدانية الوقوف على طبيعة العوائق والحواجز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع. ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة أنها تستخدم أكثر من وسيلة لجمع البيانات والوصول للنتائج والخلاصات. كما أن الدراسة وفي ضوء النتائج التي سيتم الوصول إليها ستعمل على صياغة عدد من التوصيات التي يمكن في حال الأخذ بها تمكين

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة والإندماج في مجتمعاتهم بطريقة تضمن حقوقهم، وتعزز كرامتهم من جهة، وتتيح لهم فرصة تحمل مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم من جهة أخرى.

مجالات الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تحديد أهم العقبات والعوائق التي تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة (ذهنية، بدنية، حسية) لمنافذ الخدمة العامة في مجالات الصحة، والتأهيل، والتعليم، والعمل، والرياضة، والتنقل، والترويح، والثقافة، والدين، والمعلومات، ومدى توفر المعلومات المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المرافق والكوادر المؤهلة للتعامل معهم. كما تسعى الدراسة إلى تحديد أسباب وجود هذه العوائق، ودرجة تأثير هذه العوائق على أنواع الإعاقة المختلفة (بدنية، حسية، ذهنية).

وستشمل هذه الدراسة –من الناحية الجغرافية– وفي هذه المرحلة ثلاث محافظات كعينة وطنية وهذه المحافظات هي: محافظة العاصمة، ومحافظة إربد، ومحافظة الكرك.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة مجموعة من الطرق البحثية في المراحل المختلفة للبحث وبما ينسجم مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهذه الطرق هي:

- السجلات والوثائق.
- المقابلات الشخصية.
- الملاحظة المباشرة.
- التقييم السريع بالمشاركة.
- الكشف الميداني بالعينة على المرافق والمؤسسات العامة.
- المسح الميداني لتقييم رضا الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- المجموعات البحثية (Focus Groups).

ولهذا فقد تم تصميم وتطوير عدد من الأدوات البحثية للحصول على المعلومات اللازمة وتشمل هذه الادوات والوسائل:

1. مراجعة خرائط الموقع للمرافق والخدمات وتوزيعها، وتحديد مدى توفرها وملائمة مواقعها ومنافذها وتجهيزاتها للأشخاص ذوي الإعاقة.
2. نموذج الكشف الميداني لتقييم مدى التزام المباني والمرافق والمؤسسات الخدمية بالمعايير الدولية لتصميم المباني. (مرفق رقم 3)
3. نموذج الكشف الميداني على مدى تاهيل وملائمة المؤسسات التعليمية لمعايير الدمج. (مرفق رقم 4)
4. نموذج الكشف الميداني على مدى تأهيل وملائمة المرافق الصحية للمعايير الدولية. (مرفق رقم 5)
5. استبانة لقياس مدى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن مستوى ونوعية وكفاية وملائمة الخدمات المقدمة لهم خلال محاولتهم الحصول على الخدمات والسلع الضرورية. (مرفق رقم 6)
6. تصميم نماذج مقترحة (Ideal Types) لتحليل وتقييم أوضاع المؤسسات والمرافق العامة في ضوء المعايير العالمية.

تعريف الإعاقة:

تتباين التعريفات المقدمة لمفهوم الإعاقة بتباين الجهات التي تستخدم التعريف والأغراض التي يستخدم التعريف من أجلها، وعبر التاريخ والثقافات حمل المفهوم عدة دلالات تاثرت بالصبغة الأخلاقية أحياناً والطبية والتربوية والتأهيلية أحياناً أخرى، ومع ظهور الحركة الحقوقية واتساع رقعتها عالمياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة ظهرت التعريفات التي ترى أن الإعاقة نتاج للتفاعل بين

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

القصـور البـدني والحسـي والـذهني الـذي يعـاني منـه الشـخص وبـين البيئـة التشـريعية والماديـة والإجتماعية التي يعيش فيها الفرد مما يؤثر على حالته.

وعليه، فإن مستوى الإعاقه يتحدد من خلال قدرة البيئة على تهيئة الظروف القانونية والمادية والإجتماعية التي تمكن الفرد من المشاركة والتفاعل والإندماج، من هنا جاء التأكيد على استخدام مفهوم الأشخاص ذوي الإعاقة على اعتبار أنهم مكون من مكونات المجتمع يتمتعون بكافة الحقوق المنصوص عليها كبقية الأشخاص في المجتمع، وما الإعاقة –إن وُجدت– إلا تعبير عن عدم قدرة المجتمع على خلق بيئة تناسب كافة أفراده مهما تنوعت احتياجاتهم.

وتتعدد أشكال الإعاقة وتشمل:

1. **الإعاقة الذهنية:** "إنخفاض ملحوظ في مستوى القدرات العامة (درجة الذكاء تقل عن 70 درجة باستخدام أحد مقاييس الذكاء)، وعجز في السلوك التكيفي، وعدم القدرة على الأداء المستقل أو تحمل المسؤولية المتوقعة ممن هم في نفس العمر في المجموعة الثقافية".

2. **الإعاقة الحركية:** "ويقصد بالإعاقة الحركية هنا أي اصابة سواء كانت بسيطة أو شديدة تصيب الجهاز العصبي المركزي، أو الهيكل العظمي، أو العضلات أو الحالات الصحية التي تستدعي خدمات خاصة" .
3. **الإعاقة البصرية:** "ضعف بصري شديد حتى بعد تصحيح الوضع جراحياً، أو بالعدسات مما يحد من قدرة الفرد على التعلم عبر حاسة البصر بالأساليب التعليمية العادية" .
4. **الإعاقة السمعية:** "فقدان سمعي يؤثر بشكل ملحوظ على قدرة الفرد لاستخدام حاسة السمع للتواصل مع الآخرين، وللتعلم من خلال الأساليب التربوية العادية".

وهناك أشكال أخرى للإعاقة تتعلق بالإضطرابات النفسية الإجتماعية، والإضطرابات السلوكية، والإضطرابات المتعلقة بالكلام واللغة، أو الإضطرابات المتعلقة بصعوبات التعلم وما يعانيه الناجين من مؤسسات الصحة النفسية.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

مجتمع وعينة الدراسة:

على مستوى البيئة يشمل مجتمع الدراسة البيئة المادية والفضاء العام في الأردن بما يحويه هذا الفضاء من منشآت، وطرق، ومباني، ومؤسسات، ومرافق، وخدمات يحتاج لها الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتتضمن مفردات الفضاء العام الشوارع والأرصفة وتجهيزاتها، والحدائق، والمباني الحكومية، ومؤسسات الصحة، والتعليم، والخدمات الأساسية كمكاتب الأحوال المدنية، وترخيص المركبات والسواقين، ومراكز البلديات، ووسائط النقل.

وعلى الصعيد البشري يشمل المجتمع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقدر عددهم بـ (600) ستمائة ألف شخص ذو إعاقة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية التي تقدر نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في أي مجتمع بـ (10%) من إجمالي عدد السكان.

والواقع أن تقديرات دائرة الإحصاءات العامة لعدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن يقل عن تقديرات منظمة الصحة العالمية، حيث تقدر الدائرة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن (3-5%) من إجمالي عدد السكان. وحسب هذه التقديرات فإن مجتمع الدراسة يصبح ما بين (180-300) ألف ذو إعاقة، وقد يكون السبب وراء الإختلاف في هذه التقديرات بين منظمة الصحة العالمية ودائرة الإحصاءات الأردنية يعود إلى انه لم يتم عمل مسح وطني متكامل خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة. وبصرف النظر عن الإختلاف في التقديرات فإن مجتمع الدراسة الكلي هو جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.

ونظراً لاتساع رقعة المملكة ووجود (93) بلدية إضافة إلى أمانة عمان الكبرى، وصعوبة تنفيذ الدراسة في كافة أرجاء المملكة فقد تم اختيار ثلاثة مدن رئيسة هي: اربد، وعمان، والكرك كونها تمثل طبيعة المدن الأردنية جغرافياً (شمال، وسط، جنوب) وطبوغرافياً (سهل، جبل، متنوعة) وبشرياً (متوسطة، كثيفة، محدودة)، حيث تم معاينة الفضاء العام ومؤسسات الخدمة والنفع العام في جوانب الصحة، والتعليم، والتنقل وسهولة الوصول والدخول، والإستخدام لعدد من المؤسسات التي لا غنى عنها لجميع أفراد المجتمع كالبلديات والأحوال المدنية.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

وقد شملت العينة ثلاث مجالس بلدية، وتسع مدارس حكومية، وأربع مستشفيات حكومية، وثلاث مراكز صحية شاملة وأولية، ودائرة الأحوال المدنية والجوازات في عمان.

أما في الجانب البشري وللوقوف على مستوى معرفة ورضا الأشخاص ذوي الإعاقة عما تشمله البيئة من تشريعات وبرامج، ومؤسسات، ومستوى ملائمة وكفاية وفعالية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، فقد تم اختيار عينة قصدية تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة في المدن الأردنية الثلاث.

وقد شملت العينة (300) حالة من الأشخاص ذوي الإعاقة بواقع (100) حالة في كل مدينة على اعتبار أن هذا العدد يكفي لعكس الأشكال المختلفة من الإعاقة والإختلافات الديموغرافية الأخرى.

أدوات الدراسة:

أولاً: أدوات قياس العقبات والعوائق في البيئة المادية

استناداً إلى المعايير العالمية (Universal Design)، وشروط ومستلزمات المباني الوطنية (National Construction Code) المتبعة في تصميم وتأهيل البيئة بما يلائم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة فقد تم تصميم ثلاثة نماذج للكشف الحسي على مفردات البيئة المادية شملت المواصفات الواجب توافرها في الفضاء العام، والمؤسسات الصحية، والمؤسسات التعليمية للتحقق من إمكانية الوصول، والدخول، والإستخدام لها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد شمل نموذج البيئة العامة على (20) متطلب يسهم تحققها في جعل البيئة الخارجية خالية من العقبات والعوائق التي يمكن أن تحول دون مشاركة واستمتاع الأشخاص الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم (مرفق نموذج معايير ملائمة الفضاء العام).

أما فيما يخص المؤسسات الصحية فقد تم تصميم نموذجاً للكشف الحسي اشتمل على (27) متطلب يؤدي توافرها إلى جعل المرفق الصحي (المستشفى، المركز الصحي) سهل الوصول، والدخول، والإستخدام الآمن (مرفق نموذج معايير ملائمة المؤسسات الصحية).

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

وفي مجال التعليم فقد تم تصميم نموذجاً للكشف الحسي كذلك اشتمل على (52) متطلب يسهم توفرها في جعل مباني المدرسة ومرافقها المادية بيئة ملائمة لإستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، ويجعل من برامجها، وتجهيزاتها، وبيئتها الإجتماعية والتربوية بيئة ميسرة للتعلم والمشاركة والدمج.

ثانياً: أداة قياس معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم ومدى رضاهم عن التسهيلات المقدمة لهم:

للوقوف على مستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم والإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الهيئات والمؤسسات المعنية بالوفاء بهذه الحقوق، ومستوى ملائمة الإجراءات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات على مستوى الفضاء العام وفي قطاعي الصحة والتعليم، فقد تم تصميم استبانة اشتملت على (58) بنداً لقياس مدى المعرفة بالحقوق، والبرامج، والسياسات وكفايتها، ومدى الرضا عن واقع هذه الخدمات، وتقييمهم لإمكانية الوصول، والدخول، والإستخدام الآمن لها.

وللتحقق من صدق الأدوات وشمولها للعقبات والعوائق التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة عمدت الدراسة إلى تنظيم ورشة عمل بمشاركة (15) خبيراً من الأشخاص ذوي الإعاقة وتم عرض نماذج الإستبانات المعدة عليهم لابداء الرأي، وتقديم الملاحظات في ضوء خبراتهم وتجاربهم الخاصة. وقد طُرحت العديد من الملاحظات والإقتراحات التي أسهمت في تطوير النماذج وإخراجها بصورتها النهائية .

محددات الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الجانب الميداني لهذه الدراسة خلال الفترة من 2011/1/1 – 2011/2/28.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على ثلاث مدن فقط اختيرت كمراكز لمحافظات عمان واربد والكرك.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- **الحدود المتعلقة بعينة الدراسة:** تم إجراء المسح الميداني بتطبيق الإستبانة على عينة قصدية قوامها (225) شخص ذو إعاقة فقط.
- **الحدود المتعلقة بالحالات الدراسية:** تم الكشف الحسي على (20) حالة دراسية من المؤسسات والمرافق الحكومية في كل من عمان واربد والكرك فقط.
- **الحدود المتعلقة بالمجموعات البحثية المتخصصة:** تم إجراء الدراسة على مجموعة بحثية متخصصة واحدة شملت (15) شخصاً ذو إعاقة.
- **الحدود المتعلقة بشح المعلومات:** كانت هذه الدراسة محددة بنقص واضح في المعلومات الوطنية المتعلقة بحجم ظاهرة الإعاقة وتوزيعها وتبايناتها الديموغرافية المختلفة، حيث أن العدد الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن لا يزال عدداً تقديرياً، ويقل كثيراً عن تقديرات منظمة الصحة العالمية التي تقدر عدد ذوي الإعاقة في المجتمع بـ (10%). وبالتالي، فإن المعلومات المتعلقة بعدد الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث النسب المختلفة لأشكال الإعاقة، والتوزيع الجغرافي للأشخاص ذوي الإعاقة، ومستويات تعليمهم، وأماكن إقامتهم، ودخولهم الشهرية، وحالتهم الإجتماعية، وأماكن سكنهم، وغيرها من المعلومات لاتزال شحيحة وفي أغلب الأحيان غير متوفرة، وإن توفرت فإنها غير دقيقة.

يُنظر للعقبات والعوائق على أنها "المحددات التي تحول أو تحد من استمتاع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم كأشخاص في المجتمع"، ويمكن أن تكون هذه العوائق تشريعية، أو مادية، أو اجتماعية ثقافية، لذا فقد سعت الوثائق والعهود الدولية والتشريعات الوطنية المنبثقة عنها إلى التأكيد على أهمية تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول (Accessability) وذلك من خلال:

1. تحديد العوائق والعقبات التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة، أو تحجب، أو تحد من الوصول، والدخول والإستخدام إلى المرافق والخدمات والسلع.
2. مسؤولية الدول عن تمكين الأفراد ودعمهم من جانب، واتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة برفع العقبات والعوائق والحواجز التي تحول أو تحد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

3. مسؤولية الدول تجاه المجتمع الدولي وجمهور الأشخاص ذوي الإعاقة عن تحقيق التقدم باتجاه تحسين الشروط التشريعية والبيئية والمعرفية الكفيلة بجعل البيئة ممكنة.
4. تتمثل هذه الإجراءات في وضع السياسات، وتبني التشريعات، وصياغة البرامج، وتوفير الموارد و تدريب الكوادر والإشراك الدائم لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة الإستراتيجيات وتنفيذ البرامج ورصد وتقييم نجاعتها.

من الناحية التشريعية تشير القاعدة الخامسة من القواعد المعيارية لتكافؤ الفرص الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1993 إلى أنه على الدول:

1. أن تتخذ التدابير اللازمة لإزالة الحواجز التي تعترض سبيل المشاركة في مرافق البيئة المادية، وينبغي أن تتمثل هذه التدابير في وضع معايير ومبادئ توجيهية، والنظر في سن تشريعات تكفل ضمان إمكانية الوصول إلى مختلف الأماكن في المجتمع، مثلاً، فيما يتعلق بالمساكن والمباني، وخدمات النقل العام، وغيرها من وسائل النقل وغير ذلك من عناصر البيئة الخارجية.
2. أن تكفل للمهندسين المعمارين ومهندسي الإنشاءات، وغيرهم ممن يشتركون، بحكم مهنهم، في تصميم وتشييد مرافق البيئة المادية، فرصة الحصول على معلومات كافية عن السياسات المتعلقة بالعجز والتدابير الرامية إلى تيسير الوصول إلى الأماكن المقصودة.
3. إدراج مستلزمات تيسير الوصول ضمن تصميم وتشييد مرافق البيئة المادية، منذ بداية عملية التصميم.
4. استشارة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لدى وضع المعايير والقواعد لتيسير الوصول إلى الأماكن المقصودة. كما ينبغي إشراك هذه المنظمات محلياً إبتداءً من المرحلة الأولى للتخطيط، لدى وضع تصميمات مشاريع الإنشاءات العامة بحيث يكفل أقصى قدر من سهولة الوصول.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

كما نصت المادة (9) من الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تبنتها الأمم المتحدة عام 2006، ودخلت حيز النفاذ عام 2007 على:

1. تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية، والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم إلى البيئة المادية المحيطة، ووسائل النقل، والمعلومات والإتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والإتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور، أو المقدمة إليه، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وهذه التدابير التي يجب أن تشمل تحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول وإزالتها، تنطبق بوجه خاص على ما يلي:

أ. المباني، والطرق، ووسائل النقل والمرافق الأخرى داخل البيوت وخارجها، بما في ذلك المدارس، والمساكن والمرافق الطبية وأماكن العمل.

ب. المعلومات، والإتصالات والخدمات الأخرى، بما فيها الخدمات الإلكترونية وخدمات الطوارئ.

2. تتخذ الدول الأطراف أيضاً التدابير المناسبة الرامية إلى:

أ. وضع معايير دنيا ومبادئ توجيهية لتهيئة إمكانية الوصول إلى المرافق، والخدمات المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، ونشر هذه المعايير والمبادئ ورصد تنفيذها.

ب. كفالة أن تراعي الكيانات الخاصة التي تعرض مرافق، وخدمات، متاحة لعامة الجمهور أو مقدمة إليه جميع جوانب إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.

ت. توفير التدريب للجهات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

ث. توفير لافتات بطريقة برايل وبأشكال يسهل قراءتها وفهمها في المباني العامة والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور.
ج. توفير أشكال من المساعدة البشرية والوسطاء، بمن فيهم المرشدون، والقراء، والأخصائيون المفسرون للغة الإشارة، لتيسير إمكانية الوصول إلى المباني والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور.
ح. تشجيع أشكال المساعدة والدعم الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان حصولهم على المعلومات.
خ. تشجيع إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والإتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت.

تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات ونظم معلومات واتصالات يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها في مرحلة مبكرة، كي تكون هذه التكنولوجيات والنظم في المتناول بأقل تكلفة.

أما في التشريعات الأردنية فقد نصت المادة (4) فقرة (هـ) من قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لعام 2007 على إلزام الجهات ذات العلاقة كل حسب اختصاصه بتوفير التسهيلات البيئية من خلال:

1. تطبيق كودة متطلبات البناء الوطني الرسمي الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الجهة ذات العلاقة في جميع الأبنية في القطاعين العام والخاص والمتاحة للجمهور ويطبق ذلك على الأبنية القائمة ما أمكن.
2. عدم منح تراخيص البناء لأي جهة إلا بعد التأكد من الإلتزام بالأحكام الواردة في البند (1) من هذه الفقرة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

3. تأمين كل من شركات النقل العام، والمكاتب السياحية ومكاتب تأجير السيارات واسطة نقل واحدة على الأقل بمواصفات تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها أو الإنتقال بها بيسر وسهولة.
4. وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا ونظم المعلومات بما في ذلك شبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام المختلفة المرئية، والمسموعة، والمقروءة، وخدمات الطوارئ بما في ذلك تأمين مترجمي لغة الإشارة.

ولما كان الأردن من أوائل الدول التي وقعت الإتفاقية الدولية وصادقت عليها، فقد كان من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة وعملية تؤثر على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة وتنهض بأوضاعهم. وقد جاءت هذه الإجراءات ملازمة للتحولات الدولية في النظرة للإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة التي جسدتها الإتفاقية الدولية، حيث تمثلت هذه الإجراءات في تأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين عام 2007، وإصدار قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لعام 2007، وإطلاق الإستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين لعام 2007.

وتأسيساً على الإنجازات الوطنية المبذولة في اتجاه توفير الخدمات، والدعم الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة في جوانب الصحة، والتأهيل، وتوفير الأجهزة ورفع الوعي المجتمعي بقضاياهم من جانب، وتوفير الفرص لهم للمشاركة في برامج التعليم، والعمل، والثقافة والحياة الإجتماعية، والرياضة والترفيه، وغيرها من مجالات الحياة الأخرى من جانب آخر كان لابد من العمل على تحديد العقبات والعوائق التي تحول أو تحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم في المشاركة والإستمتاع والذي يعتمد إلى درجة كبيرة على تصميم وتهيئة وتجهيز الفضاء العام، والمؤسسات والمرافق الخدمية، وجعلها خالية من العقبات والعوائق، وقادرة على استيعاب ودمج كافة فئات المستخدمين لها بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة بصرف النظر عن نوع إعاقتهم.

وتنفيذاً لهذ الغايات جاءت هذه الدراسة لتحديد أنواع العقبات والعوائق في كل من:

1. الفضاء العام.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

2. المؤسسات التعليمية.
3. المؤسسات الصحية.

أولاً: العقبات والعوائق في الفضاء العام:

ويشمل هذا المجال المساحات والفراغ الذي يُخصصه المجتمع للنفع العام وخارج نطاق الملكية الخاصة، ويندرج تحت هذا المفهوم: الشوارع، والأرصفة، والساحات، والحدائق العامة، والممرات، ومواقف السيارات، وميادين التسوق والأسواق، والتي تقع مسؤولية تصميمها وتنظيمها وتحديد أوجه استخدامها للمجالس البلدية. وغالباً ما يُعبر تصميم الفضاء العام وتنظيمه عن القيم والسياسات التي توجه وتحدد أولويات صناعة القرار داخل هذه المجالس.

وبالرغم من صدور دليل إرشادي أردني منذ عام 1993 لتصميم البيئة الخارجية، والمباني والمرافق العامة (كودة متطلبات البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة) واشتماله على مواصفات عالمية تفصيلية تستند على وعي بطبيعة الإعاقة واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتناوله لكافة المستلزمات الواجب توفرها لكل نوع من أنواع الإعاقات، إلا أن واقع الفضاء العام تصميماً، وتنظيماً وتنفيذاً لا يرقى إلى المعايير التي تضمنها الدليل الإرشادي من حيث المجال، والشمول، واحتياجات فئات الأشخاص ذوي الإعاقة والتجهيز، والمتطلبات العامة للمباني وغيرها من الشروط الواردة تفصيلياً في الدليل. وقد بدا ذلك جلياً في المدن الثلاث التي شملتها الدراسة على النحو التالي:

الفضاء العام لمدينة اربد

تعتبر مدينة اربد ثاني أكبر مدينة في الأردن حيث يقطنها حوالي (750 ألف) ساكن، وتبلغ مساحتها الكلية (410 كم^2)، وتحتوي على (1406 كم) طولي من الشوارع، ويقدر المسؤولون طول الأرصفة بحوالي (1500كم) طولي.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

ويشتمل فضاؤها العام على العديد من الساحات العامة، والميادين، والحدائق، إضافة إلى مجمعات النقل (السفريات)، والطرق الفرعية، كما تشتمل المدينة على مديريات فرعية للوزارات الخدمية في مجال الصحة، والتعليم، والتنمية الإجتماعية، والعمل، والأراضي، والبلديات، والأحوال المدنية، والثقافة، وترخيص المركبات والسواقين، وغيرها من المرافق الخدمية.

ولما كانت البلديات هي الجهة المشرفة على تصميم، وتنظيم وإدراة الفضاء العام، فقد شملت الدراسة مقابلة رئيس بلدية إربد الكبرى، ورئيس الدائرة الهندسية، ومهندس التنظيم في البلدية، وتناولت المقابلة الإستفسار حول مدى توفر وملائمة التسهيلات و التجهيزات الضرورية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول والإستمتاع بحقوقهم في المشاركة دون تمييز، والمتمثلة في تأهيل الشوارع، والأرصفة، والمنحدرات، والجزر الوسطية، وجزر التقسيم، ومواقف السيارات، وأعمدة الإنارة ومناسبتها، والمداخل المناسبة للأماكن والمحال التجارية، واللوحات الإرشادية، والمواصلات، والأبواب، ودرجات السلم للحافلات، وأعمدة الخدمات ودورات المياه والأجهزة المناسبة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، والهواتف العمومية، وأماكن الإنتظار والمقاعد الخاصة للجلوس، ونظام الإخلاء والإنذار المناسب، ورموز وإشارات للدلالة بلغة بريل، والأنظمة الصوتية وسطوح الأرضيات. (مرفق نموذج الفضاء العام).

وفيما يتعلق بشوارع المدينة وأرصفتها كشفت البيانات عن وجود (1406 كم) طولي من الشوارع في حين بلغت أطوال الأرصفة ما يقارب الـ (1500 كم طولي)، وإذا ما أدركنا أن أطوال الأرصفة ينبغي أن تصل إلى ضعف أطوال الشوارع، فإن النتائج تشير إلى وجود ما يزيد على (656 كم) من الشوارع دون أرصفة. وحتى في الحالات التي توجد فيها الأرصفة فإنها تفتقر إلى التأهيل، حيث تبدو غير منتظمة وتعلوها الحفر والعقبات، كما تخلو من المنحدرات التي تيسر استخدامها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، ومن جانب آخر يشكل متاع الأرصفة من أشجار، وأحواض الأشجار، وأعمدة الإنارة والخدمات عوائق إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. كما تخلو الشوارع من الإشارات الإرشادية والعلامات الأرضية الضرورية لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية، وفي حين لا تتوفر معلومات دقيقة عن أعداد المواقف المخصصة لمركبات الاشخاص ذوي الإعاقة في الفضاء العام، أفاد أعضاء جمعية النهضة للتحديات الحركية

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

بأن أعداد المواقف في المدينة لا تتجاوز موقفين في الشارع العام، ومن المثير للدهشة أن شرطة المرور لا تعترف بهذا التخصيص، وتقوم بمخالفة كل شخص ذو إعاقة يستخدم هذه المواقف. وتفيد إدراة البلدية بوجود خطة لتأهيل الشوارع والأرصفة التي يتم تنفيذها حديثاً من حيث الإتساع وإيجاد منحدرات لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالنسبة للمواصلات العامة فقد اتضح غياب وسائط النقل المهيئة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. حيث يعتمد الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة على وسائط النقل الخاصة وعلى مساعدة الأهل في التنقل.

ومن الملاحظات اللافتة افتقار المدينة التي يبلغ عدد ساكنيها (750 الف) نسمة إلى المرافق الصحية العامة المتمثلة بدورات المياه الأمر الذي يحرم كافة فئات المجتمع من وسائل الراحة الضرورية ناهيك عن فئة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تشكل مثل هذه الخدمات مطلباً أساسياً للحفاظ على الكرامة الشخصية.

وفيما يتعلق بسهولة الوصول والدخول إلى محلات التسوق، فقد اتضح أنها في معظمها لا تحتوي على أية تجهيزات أو تدابير خاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من منحدرات، أو شواخص، أو لوحات إرشادية، وإن ما هو متوفر من مثل هذه التدابير والتجهيزات يقتصر على المولات الكبيرة التي نفذت حديثاً.

ولا يوجد في مدينة اربد نظام الهواتف العمومية، وتفتقر المدينة لأجهزة الصرافة الآلية المزودة بتجهيزات خاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.

الفضاء العام لأمانة عمان الكبرى

يقدر سكان أمانة عمان الكبرى بحوالي مليوني نسمة، وتبلغ المساحة الكلية للمدينة (1650 كم^2) وتحتوي على (3208 كم) طولي من الشوارع، و(4000 كم) طولي من الأرصفة، وتشرف على مايزيد على (90) حديقة عامة، ويزخر الفضاء العام للمدينة بالعديد من الميادين والساحات،

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

والمواقف، ومراكز التسوق، والميادين الرياضية، والمسارح، والمدرجات، ودور الترفيه والترويح، والوزارات والمؤسسات الخدمية.

وحول مدى تأهيل وملائمة الفضاء العام لإستخدام ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة أفادت البيانات المتوفرة حول الشوراع والأرصفة وجود ما يقارب (2.5%) أو ما مجموعه (100 كم) طولي من الشوراع المؤهلة حسب التقرير الذاتي للدائرة الهندسية في الأمانة، وتقع غالبية هذه الشوراع في الجزء الغربي من مدينة عمان.

ويشمل التأهيل من منظور الدائرة الهندسية توفير الأرصفة المجهزة بالمنحدرات والإشارات الإرشادية ونقاط العبور وخلوها من أي عوائق لحركة وتنقل كافة فئات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشير هذه النتيجة إلى تواضع مستوى الإنجاز للأهداف التي تسعى الأمانة إلى تحقيقها لا سيما انها قد أسست دائرة متخصصة تُعنى بتأهيل الفضاء العام من خلال ضمان إلتزام المؤسسات والأفراد بمخططات التصميم، والإنشاء، والتأهيل وإعادة التأهيل للطرق، والمواقف، والساحات، والمباني، وكافة المرافق الخدمية ووسائل المواصلات.

ويعود تدني مستوى الإلتزام بمعايير الدليل الإرشادي للتصميم والبناء الوطني لعاملين يرتبط الأول بتقاسم مسؤولية إقرار المخططات الأولية للإنشاء والبناء بين وحدة المباني في الأمانة ونقابة المهندسين، ويتعلق العامل الثاني بعدم وجود وحدة متخصصة للمتابعة والتفتيش على المباني، والمرافق والإنشاءات أثناء وبعد التنفيذ.

وفيما يخص المرافق العامة، يلاحظ وجود تباين في تجهيزها وتهيئتها حيث شمل تصميم البعض منها تسهيلات أساسية لدخول الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، وغاب عن ذلك مراعاة حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية. ففي حين يلاحظ وجود ممرات ومنحدرات بدائية التصميم لدخول الأشخاص ذوي الإعاقة لبعض المباني، إلا أننا نجد هذه الممرات أضيق من الحد الأدني للمواصفات اللازمة لاستخدام الكراسي المدولبة، وغاب عن تصميمها شروط سهولة الإستخدام الآمن بحيث أن انحدارها وأسطحها تشكل خطراً على سلامة مستخدميها أو تجعل استخدامها دون الحصول على مساعدة غير ممكن.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

وأما بخصوص مواقف السيارات العامة، تقوم الأمانة بتخصيص مواقف سيارات للأشخاص ذوي الإعاقة في بعض شوارع المدينة، وغالباً ما يتم ذلك بطلب خاص من الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث توضع شواخص خاصة على هذه المواقف، وفي بعض الحالات يتم وضع أرقام السيارات التي يسمح لها باستخدام مثل هذه المواقف. كما كشفت الدراسة عن غياب التدابير والتجهيزات الخاصة بتوفير المواصلات العامة وخاصةً الحافلات منها.

وباستثناء المولات الكبيرة ومراكز التسوق الرئيسية التي تم تنفيذها حديثاً، لا يختلف وضع الحدائق، والميادين، والمجمعات ومراكز التسوق كثيراً عن أوضاع الشوارع، ففي حين نجد مستوى مناسب من التهيئة والتجهيز في محلات التسوق الرئيسية يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول، والدخول، والحركة والإستخدام لهذه المراكز، نلاحظ غياب أو تدني مستوى التهيئة، والتجهيز للحدائق والميادين والساحات العامة.

وفيما يتعلق بدورات المياه العامة وتلك الموجودة في محلات التسوق الرئيسية من مولات أو مجمعات، فإنها بصورة عامة لا تحتوي على أية دورات مياه مخصصة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. وتكاد تخلو مدينة عمان من أية رموز أو اشارات دلالية بلغة بريل أو أية أنظمة صوتية أو أية علامات أرضية على الأرصفة يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الإستعانة بها خلال تحركهم أو انتقالهم من منطقة إلى اخرى. وبالنسبة لأجهزة الصراف الآلي المزودة بتجهيزات خاصة للإستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة فإنها في الغالب نادرة الوجود، حيث بدأت بعض البنوك بتوفيرها في الآونة الأخيرة.

الفضاء العام لمدينة الكرك

مدينة الكرك من المدن الرئيسة في جنوب المملكة يقطنها قرابة (70 ألف) نسمة وتبلغ مساحتها الكلية (6 كم^2)، ومجموع أطوال الشوارع (4,5 كم) طولي والأرصفة (9 كم) طولي.

بالرغم من الوعي الذي أبداه القائمون على إدراة الفضاء العام في بلدية الكرك الكبرى إلا أن الفضاء الخارجي للمدينة بدا أقل تأهيلاً مما ينبغي أن يكون عليه خصوصاً وأن الفضاء العام للمدينة قد خضع لبرنامج طموح لإعادة تأهيلها كمنطقة جذب سياحي مراعياً لشروط التصميم

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

والتنظيم والتنفيذ التي تجعل من المدينة أكثر تهيئة وقدرة وجاهزية على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يخص الشوارع والأرصفة، تبدو بلدية الكرك وكنتيجة لبرنامج إعادة التأهيل قد استكملت تخطيط وتصميم وتنفيذ الشوارع، وتوفير الأرصفة بأطوال بلغت ضعف أطوال الشوارع، إلا أن الملاحظ عدم إلتزام التصميم بالشروط والمواصفات الدولية والوطنية التي تحدد القياسات التي لا بد من الإلتزام بها ليُعتبر فضاء المدينة مهيئاً لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وممكناً لهم من المشاركة والإستمتاع بحقوقهم التي نصت عليها المواثيق والإتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.

وقد بدت الشوارع وكذلك الأرصفة غير مؤهلة بأية منحدرات، أو شواخص، أو لوحات إرشادية، تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من التحرك بسهولة ويسر وبصورة مستقلة. ويتسم الفضاء العام للمدينة بضيق الشوارع وعدم وجود مواقف للسيارات، الأمر الذي جعل من المستحيل تخصيص أي مواقف لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أضاف غياب وسائط المواصلات العامة المهيئة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة عوائق إضافية للحد من حركة ومشاركة واستمتاع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم.

وكما في الشوارع والأرصفة والمواصلات، إفتقرت مراكز التسوق في المدينة إلى أية تدابير أو تجهيزات خاصة كالمنحدرات، أو الشواخص، أو اللوحات الإرشادية، أو دورات المياه أو إشارات دلالية بلغة بريل، أو أنظمة صوتية، أو علامات أرضية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في التحرك والحصول على يحتاجونه من سلع وخدمات من الفضاء الخارجي. ولا يوجد كذلك في مدينة الكرك نظام للهواتف العمومية أو أية أجهزة للصراف الآلي المزودة بتدابير خاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً: العقبات والعوائق في المؤسسات التعليمية:

بموجب التشريعات والمعايير الدولية ينبغي على الدول أن تعترف بمبدأ المساواة في فرص التعليم في المراحل الأساسية والثانوية والجامعية، وذلك ضمن أُطر مدمجة لذوي الإعاقة من الأطفال

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

والشباب والكبار. وتكفل أن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي، وعليه فإن الدولة مسؤولة عن تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في أُطر مدمجة، مما يستدعي مراعاة هذا الهدف في التخطيط التربوي، وتطوير مناهج التعليم وتنظيم المدارس على الصعيد الوطني.

ويستدعي ذلك توفير العديد من الشروط المسبقة، كتهيئة البيئة المدرسية، ورفع العوائق والعقبات، وتقديم خدمات الترجمة إلى لغة الإشارة وسائر خدمات الدعم الملائمة. وينبغي توفير فرص الوصول وخدمات الدعم الرامية إلى تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من حالات عجز مختلفة، ويقتضي ذلك إشراك الآباء والأمهات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التعليم على جميع المستويات.

ولتحقيق ذلك ينبغي أن يكون للدولة سياسة معلنة بوضوح، ومفهومة ومقبولة على صعيد المدارس وعلى صعيد المجتمع الأوسع، وأن تقوم بإتخاذ ما يلزم من إجراءات لتأمين جودة المواد، والتدريب المستمر للمعلمين، والمعلمين الداعمين.

في ضوء ذلك فإن على الدولة أن تقوم بمجموعة من الخطوات الإجرائية لتوفير المناخ الملائم للتعليم في البيئة المدمجة ومنها: تبني السياسات، وإقرار التشريعات، وتبني البرامج، وتخصيص الموارد المالية، و تهيئة المدارس لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، وتدريب المعلمين ومديري المدارس، وتوفير المدارس التي يمكن استخدامها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك الامر بالنسبة للغرف الصفية والمواد التعليمية، وإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التخطيط والتنفيذ.

وتوفير مستلزمات تنفيذ برامج التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة في البيئة المدمجة والمتمثلة في: مترجمين لغة الاشارة، ومواد تعليمية بلغة بريل، ودروس مسجلة على الكاسيت، ومواد تعليمية وأساليب تدريس مناسبة للاطفال ذوي الإعاقة الفكرية، وبرامج للأطفال الذين يصعب تلبية احتياجاتهم ضمن أوساط متكاملة.

ولنجاح البرامج التعليمية ووصولها لأهدافها المتمثلة في إلغاء العوائق والعقبات التي قد تُشعر الشخص ذو الإعاقة بالتمييز ينبغي أن تعمل السلطات التعليمية على إشراك أهالي الأطفال ذوي

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الإعاقة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأطفال، وكافة تشكيلات المجتمع.

وبصورة عامة يُعتبر الأردن من الدول المتقدمة في مجال التعليم، حيث أولت الدولة الأردنية منذ تأسيسها التعليم أهمية مركزية نظراً لاعتماد الأردن بصورة أساسية على مواردها البشرية المؤهلة والمدربة لتعويض حالة الشح في الموارد الطبيعية، وهذا الإهتمام انعكس في تخفيف نسبة الأمية بين السكان إلى أقل من (10%)، وتحقيق معدلات عالية للإلتحاق بالمدارس تتجاوز (95%) ممن هم في سن التعليم، وكذلك تجاوز الأردن الكثير من دول العالم في نسبة الذين يحصلون على تعليم جامعي بعد الثانوية العامة. ويوجد في الأردن حالياً ما يزيد على (5,831) خمسة آلاف وثمانمئة وواحد وثلاثين مدرسة يرتادها أكثر من (1,628,481) مليون وست مئة وثمانية وعشرين ألفاً وأربع مئة وواحد وثمانين طالب وطالبة منتشرة في كافة مناطق المملكة. ويتولى الإشراف العام على التعليم في الأردن وزارة التربية والتعليم، في حين تتوزع تبعية مدارس المملكة على العديد من الجهات المعنية بهذا الشأن، موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (1)

عدد المدارس في المملكة الأردنية الهاشمية

نوعية المدارس	عدد المدارس
المدارس الحكومية	3371
المدارس الخاصة	2140
مدارس وزارة الأوقاف	4
مدارس وزارة التعليم العالي	6
مدارس وزارة التنمية الإجتماعية	109
مدارس وزارة الدفاع	27
مدارس وكالة الغوث	174
المجموع	5831

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

العقبات والعوائق في القطاع التعليمي:

يحاول هذا الجزء من الدراسة التعرف على طبيعة ونوعية العوائق والعقبات التي تحول أو تحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقهم في التعليم في البيئات المدمجة، ولتحقيق ذلك فإن الإهتمام ينصب على مدى توفر السياسات والتشريعات والبرامج الممكنة للأشخاص ذوي الإعاقة من نيل هذا الحق من جانب واستكشاف مدى تأهيل وملائمة البيئة التعليمية لتحقيق ذلك من جانب آخر.

ينص قانون حقوق الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لعام 2007 في الفقرة (ب) من المادة (4) على ضرورة أن توفر الجهات ذات العلاقة كل حسب اختصاصها للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق والخدمات التعليمية التالية:

أ. فرص التعليم العام، والتعليم المهني، والتعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة حسب فئات الإعاقة من خلال أسلوب الدمج.

ب. اعتماد برامج الدمج بين الطلبة ذوي الإعاقة وأقرانهم من غير ذوي الإعاقة وتنفيذها في إطار المؤسسات التعليمية.

ت. التجهيزات المعقولة التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على التعلم والتواصل والتدرب والحركة مجاناً بما في ذلك طريقة برايل ولغة الاشارة للصم، وغيرها من التجهيزات اللازمة.

ث. إجراء التشخيص التربوي ضمن فريق التشخيص الكلي لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها واحتياجاتها.

ج. إيجاد الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة.

ح. برامج في مجال الإرشاد والتوعية والتثقيف للطلبة ذوي الإعاقة وأسرهم.

خ. التقنيات الحديثة في تدريس وتعليم الطلبة ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص بما في ذلك تدريس مبحثيّ الرياضيات والحاسوب.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

د. قبول الطلبة ذوي الإعاقة الذين اجتازوا امتحان الدراسة الثانوية العامة وفق شروط يتفق عليها بين المجلس الأعلى ومجلس التعليم العالي للقبول بالجامعات الرسمية.

ذ. وسائل التواصل للصم من خلال توفير اشكال من المساعدة بما في ذلك تأمين مترجمي لغة الإشارة.

تشكل هذه المادة إطاراً تشريعياً للإجراءات التي ينبغي تنفيذها من قبل الأجهزة التعليمية في الدولة لإنفاذ حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم كما تعكس هذه المادة إرادة المشرع الأردني في ترجمة نصوص الإتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بهذا الحق.

من الناحية التنظيمية شمل الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم الأردنية على وحدة إدراية تُعنى بالتربية الخاصة، ومن منظور عوائق البيئة المادية ترى وزارة التربية والتعليم أن هناك (190) مدرسة مؤهلة من أصل (5831) مدرسة أي ما نسبته (3.34%). ويعود ذلك حسب إدراة التعليم إلى كون غالبية المدارس إما مستأجرة أو قديمة البناء حيث بلغ عدد المدارس المستأجرة (2094) مدرسة، وما تبقى تم بناؤه قديماً بصورة غير مطابقة للشروط والمواصفات التي حددها الدليل الإرشادي للتصميم والبناء. ومن بين المباني الحديثة التي يُفترض أن تكون مطابقة لمواصفات المباني المؤهلة هناك (28) مبنى تم تشيدها من خلال المشروع الوطني لتطوير التعليم (Educational Reform For Knowledge Economy –ERFKE) وبدعم من البنك الدولي.

مما تقدم يتضح عدم ملائمة المدارس المستأجرة والتي تم بناؤها في مراحل مبكرة من عمر الدولة الأردنية لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة تعليمية مدمجة. أما فيما يتعلق بالمدراس التي بنيت حديثاً ضمن المشروع الوطني لتطوير التعليم (ERFKE)، وبدعم من البنك الدولي، فإن المفترض أن تكون هذه المدارس مؤهلة لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة في بيئة تعليمية مدمجة على اعتبار أن حق التعليم من أهم حقوق الإنسان الأساسية.

ولكي تكون المدرسة خالية من العوائق والعقبات لابد أن تستوفي جملة من الشروط تتعلق بـ:

1. سهولة الوصول للمبنى:

- الشوارع والأرصفة المؤدية للمدرسة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- موقع المدرسة.
- المداخل الخارجية.
- مواقف السيارات.
- الممرات والمنحدرات الخارجية.

2. إمكانية الدخول:

- منحدرات.
- أدراج.
- ردهات الدخول.
- لوحات إرشادية.

3. إمكانية الإستخدام:

- الممرات الداخلية.
- الأدراج.
- الأرضيات.
- الجدران.
- الأبواب والشبابيك.
- دورات المياه.

4. الكوادر والتجهيزات:

- كادر مؤهل ومدرب.
- باصات مهيئة.
- حامل الكتب والأوراق وأحزمة الربط.
- ألعاب تعليمية.
- جهاز عرض الصور المعتمة (الفانوس السحري).
- جهاز العرض الرأسي (الأوفرهيد)
- جهاز عرض الشفافيات (السلايد بروجيكتر).
- تلفزيون وفيديو تعليمي.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- حاسوب تعليمي.
- آلة بيركنز.
- مواد تعليمية بلغة بريل.
- مواد تعليمية مسجلة بالكاسيت.
- حاسب آلي ناطق.
- كتب دراسية بخطوط مكبرة.
- المكتبة.
- غرفة الموسيقى.
- المختبرات.

البيئة المادية للمؤسسات التعليمية:

ومن بين (190) مدرسة أشارت إدراة التربية الخاصة في وزراة التربية والتعليم إلى كونها مدارس مؤهلة للدمج وخالية من العقبات والعوائق، تمت معاينة (9) مدارس في ضوء المعايير آنفة الذكر لتحديد مدى توفر الشروط والمستلزمات التي تجعل منها بيئة سهلة الوصول وخالية من العوائق والعقبات، وقد توزعت هذه المدارس على المدن الثلاث التي شملتها الدراسة، انظر للجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

المدارس التي تمت معاينتها في ضوء إستمارة قياس تأهيل المؤسسات التعليمية

المدارس "المؤهلة" لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر وزارة التربية والتعليم					
اسم المدرسة	المحافظة	سنة البناء	عدد الطلبة	عدد الصفوف	ملاحظات
1. شكري شعشاعة الثانوية للبنين	عمان	2002	750	26	
2. البتراء الاساسية المختلطة	عمان	1983	1530	29	
3. أروى بنت الحارث الأساسية	عمان	1950	264	10	**مبنى مُستأجَر**

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

4. القصيلة الثانوية للبنات	اربد	2007	875	23	
5. جميلة بو عزة الثانوية للبنات	اربد	2006	1025	25	
6. حديقة تونس الأساسية	اربد	2006	1120	28	
7. الكرك الثانوية للبنين	الكرك	1899	300	11	**تم عمل صيانة في سنة 2010**
8. المنشية الثانوية للبنات	الكرك	2007	341	13	
9. زين الشرف الثانوية للبنات	الكرك	1995	560	15	**تم عمل صيانة في سنة 2010**

من بين المدارس التسعة التي تمت زيارتها، هناك سبعة مدارس حديثة البناء ومجهزة بجميع المتطلبات العملية التربوية، وحتى مدرسة الكرك التي تُعتبر قديمة البناء نسبياً، فقد تم إعادة تأهيلها في عام 2007. والحقيقة أن معظم هذه المدارس تحتوي على كل الساحات المناسبة، والغرف الصفية، ومواقف السيارات، والمكتبة، والمختبرات، والحواسيب، والصالات الرياضية، ودورات المياه، والتدفئة المركزية، وغيرها من التجهيزات التربوية الحديثة.

وفيما يخص تأهيل البيئة المدرسية وتهيئتها كبيئة مناسبة لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة لوحظ أن جميع المدارس تُعاني من محددات ومعوقات تحول أو تحد من إمكانية إستقبالها للأشخاص ذوي الإعاقة وتلبيتها لحاجاتهم التعليمية في البيئة المدمجة، كما نصت عليها الشرائع الدولية والقوانين الوطنية. فمن حيث الوصول لا تختلف الشوارع المؤدية للمدرسة والأرصفة المحيطة بها كثيراً عن واقع الشوارع والأرصفة للفضاء العام في المدن التي تقع فيها المدارس، ولا يبدو أن الإدراة التربوية قد اتخذت الإجراءات الملائمة لجعل هذه المدارس سهلة الوصول، بالرغم من أن وزارة الداخلية قد عملت على إدخال بعض التعديلات الهامشية على مداخلها لغايات استخدامها كمراكز اقتراع أثناء الإنتخابات البرلمانية لعام 2010.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

إضافة إلى العقبات والعوائق الناجمة عن عدم تهيئة الشوارع والأرصفة، يشكل موقع غالبية هذه المدارس عقبة إضافية، فباستثناء مدرسة المنشية في الكرك ومدرستي القصيلة وجميلة بو عزة في إربد يمكن القول بأن مواقع المدارس الستة الأخرى غير ملائمة، وذلك لحدة المنحدرات ومحدودية الفضاء الذي يسمح للفرد بالحركة في محيط آمن.

وتفتقر جميع المدارس الحكومية إلى مواقف السيارات عامة ومواقف سيارات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، وتوجد في المدارس ممرات ومنحدرات لمستخدمي الكراسي المدولبة لكن إلتزام تصميمها بالمعايير والشروط الدولية والوطنية موضع للتساؤل.

وإذا كانت المدارس قد راعت في تصميمها حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية نسبياً فإن مراعاتها لحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو السمعية بدت محدودة للغاية إن لم تكن معدومة، فقد قد غابت الإشارات الإرشادية بلغة بريل عن بوابات ومداخل المدارس، كذلك العلامات الإرشادية الأرضية والإشارات الدالة لذوي الإعاقة السمعية.

وكما هو الحال في البيئة الخارجية والمحيطة بالمدارس لوحظ افتقار التصميم الداخلي للمدارس لمتطلبات البيئة التعليمية الدامجة، فباستثناء الممرات والمنحدرات المؤدية لمداخل المدراس يجد الأشخاص ذوو الإعاقة صعوبة في الإنتقال بين الصفوف والمرافق الخدمية والتعليمية داخل المدرسة ولا تتوافر مصاعد في أي من المدارس التي تمت زيارتها على الرغم من أن مبانيها متعددة الطوابق، وتكاد تخلو المدراس من أية لوحات إرشادية تيسر للأشخاص ذوي الإعاقة استخدام البيئة المدرسية ومرافقها دون الحاجة إلى مساعدة أو الإعتماد على الغير.

يستدعي الإستخدام الآمن للبيئة التعليمية الدامجة وجود ممرات آمنة، وأسطح أرضيات غير قابلة للإنزلاق، وأدراج آمنة، وجدران خالية من النتوءات والعوائق، وتصميم ملائم للأبواب والشبابيك، بحيث لا يشكل فتحها أو إغلاقها عائقاً أو خطراً على سلامة الشخص ذو الإعاقة.

في المدارس التسعة التي تمت معاينتها لوحظ وجود جميع هذه المستلزمات دون الإلتفات إلى ضرورة مطابقتها للشروط والمواصفات الدولية والوطنية، وفيما يخص دورات المياه يوجد في خمس من المدارس دورات مياه خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في حين خلت المدراس الأربعة الأخرى من هذه المرافق الصحية الضرورية، ومما استرعى انتباه الباحثين استجابة القائمين على إدراة هذه

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

المدارس عند الإستفسار عن أسباب عدم توفر دورات المياه الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أبدى البعض إستغرابه لوجود مواصفات خاصة لهذه المرافق مما يلح على أهمية رفع الوعي بقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للعاملين في المؤسسات التعليمية بشكل خاص والعاملين في المؤسسات الخدمية وقطاعات المجتمع بشكل عام.

الكوادر والتجهيزات للمؤسسات التعليمية:

بالإضافة إلى توفير البيئة المادية المناسبة يفترض في المدارس المؤهلة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة أن تقوم بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بتمكين الطلبة من ذوي الإعاقة المختلفة من التعلم والإندماج في البيئة التعليمية. وتتمثل هذه الإجراءات في تأهيل الإدراة المدرسية والمعلمين، وتهيئة الطلبة من غير ذوي الإعاقة وأهاليهم لتقبل الأشخاص ذوي الإعاقة والإبقاء على أبنائهم في المدراس الدامجة، كذلك توفير الباصات المهيئة للأشخاص ذوي الإعاقة والمواقع الملائمة للصفوف المدمجة، وتوفير حاملات الكتب والأوراق وأحزمة الربط إضافة إلى الألعاب التعليمية وأجهزة عرض الصور المعتمة والرأسية، والفيديو والتلفزيون والحاسوب التعليمي، ويستلزم ذلك تدريب المعلمين على استخدام الوسائل المعينة، إضافة إلى توفير المواد التعليمية بلغة بريل والتجهيزات اللازمة لقراءة ذوي الإعاقة البصرية، والمواد التعليمية المسجلة، وكافة الوسائل اللازمة من حاسبات ناطقة ومواد تعليمية مكبرة وأوراق وتجهيزات تساعد على التعلم والقراءة.

وللوقوف على إجراءات المدارس التي تم اختيارها للكشف الحسي عليها، تبين بصورة واضحة أن جميع هذه المدارس تفتقر إلى الحد الأدنى من الإجراءات والمواصفات والتجهيزات الكفيلة بإيجاد بيئة مدمجة للتعليم، فمن ناحية تعاني المدارس من نقص الكوادر المؤهلة للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة وتفتقر للتجهيزات والمواد التعليمية الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة مثل المواد التعليمية بلغة بريل، والحواسيب الآلية الناطقة للمكفوفين، والمعينات السمعية، وآلة بيركنز وغيرها من التجهيزات التي يفترض توافرها في المدارس المؤهلة لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة.

وفي الحوارات التي أجراها فريق البحث مع بعض مدراء المدارس التي تضم أشخاص ذوي إعاقة بين طلبتها، كان واضحاً أن النظرة للطلبة ذوي الإعاقة محكومة بدوافع الإحسان والشفقة أكثر مما

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

هي مستندة إلى قواعد الحق في التعليم في بيئة مدمجة كما هو الحال في التشريعات والقوانين الوطنية. وقد عزى بعض مدراء المدارس نقص التجهيزات والمواد التعليمية الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة إلى محدودية الإمكانات المادية.

وأشار بعض مدراء المدارس إلى الحاجة إلى تأهيل بعض المدرسين والمرشدين للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة ومساعدتهم في التكيف مع البيئة المدرسية التعليمية ومع أقرانهم من الطلبة غير ذوي الإعاقة.

مما تقدم يتضح أن مدارس المملكة الأردنية الهاشمية غير مهيئة لتوفير الخدمات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة مدمجة، فقد كشفت الدراسة بما لا يدعو للشك تدني مستوى جاهزية المدارس بما في ذلك التي صُنفت من قبل وزارة التربية والتعليم على أنها الأكثر تأهيلاً.

وإذا ما أدركنا أن التعليم هو المدخل الأساسي لكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وأن توفير هذا الحق في بيئة دامجة هو إحدى واجبات الدولة إنفاذاً لإلتزاماتها الدولية وسياساتها الوطنية، فإن واقع المدارس الأردنية يستدعي تدخلاً حكومياً على صُعد التوعية والتأهيل وتوفير الموارد المادية، والبرامج التعليمية وتأهيل الكوادر القادرة على النهوض بهذا الدور الإنساني والأخلاقي والوطني.

ثالثاً: العقبات والعوائق في المؤسسات الصحية:

تجمع الإتفاقيات والمواثيق الدولية على ضرورة إعتراف الدول بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بأعلى مستويات الصحة دون تمييز على أساس الإعاقة. وتطالب الدول بإتخاذ التدابير المناسبة لحصولهم على خدمات صحية بما في ذلك خدمات إعادة التأهيل الصحي. ويُشترط في الخدمات الصحية أن تكون مجانية أو معقولة التكلفة وفي أقرب مكان ممكن من مجتمعاتهم المحلية.

وفي التشريعات الأردنية نصت الفقرة (أ) من المادة (4) من قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لعام 2007 على مسؤولية القطاع الصحي عن توفير البرامج الوقائية والتثقيف الصحي بما في ذلك إجراء المسوحات اللازمة للكشف المبكر عن الإعاقات، وإجراء التشخيص والتصنيف العلمي وإصدار التقارير الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم خدمات التأهيل الطبي والنفسي

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

والخدمات العلاجية بمستوياتها المختلفة والحصول عليها بكل يسر، وتوفير الرعاية الصحية الأولية للمرأة ذات الإعاقة خلال فترة الحمل والولادة وما بعد الولادة، ومنح التأمين الصحي مجاناً للأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

ولتوفير الخدمة الصحية الملائمة لابد أن تقوم الدولة بسلسلة من الإجراءات يأتي في مقدمتها تبني السياسات، وإقرار التشريعات، وبناء البرامج، وتخصيص الموارد المالية، تدريب الكوادر، و تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الرعاية الصحية، وإستشارة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلام الأشخاص ذوي الإعاقة عن توفير الخدمات الطبية، ويقتضي ذلك تدريب كافة الموظفين من طبيين ومساعدين والموظفين المرتبطين بهم تدريباً يفي بغرض تأمين الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة ويتيح لهم الوقوف على الأساليب والتكنولوجيات العلاجية الملائمة.

ولما كان موضوع هذه الدراسة محصوراً في تحديد العقبات والعوائق المادية والبشرية من أجل ضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الرعاية الصحية، وتلقيهم لخدمة صحية نوعية تلائم احتياجاتهم وتفي بحقوقهم، فقد عملت الدراسة على تناول العقبات المادية من حيث الوصول، والدخول، والإستخدام من الحالات التي تمت دراستها.

في المملكة الأردنية الهاشمية تتولى وزارة الصحة الإشراف على القطاع الصحي وتُقدم الخدمات الصحية من قبل العديد من الجهات إضافة إلى وزارة الصحة، كالقوات المسلحة، والقطاع الخاص، ووكالة الغوث الدولية، وتُوفر الخدمة الصحية من خلال (807) مرفقاً صحياً، منها (99) مستشفى و(708) مركزاً صحياً مابين شامل وأولي وفرعي، ويبين جدول رقم (3) توزيع المرافق الصحية حسب نوعية المرفق والتبعية. ويُنظر إلى مستوى الخدمة الصحية الأردنية على أنه متقدم على كثير من البلدان المجاورة، حيث تُصنف المملكة على أنها أحد أهم المقاصد للسياحة العلاجية في العالم، وربما الأكثر في المنطقة، وتشمل خدمات التأمين الصحي ما يقارب (80%) من السكان.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

جدول رقم (3)

أنواع وتوزيع المرافق الصحية

الجهة المشرفة	المستشفيات	المراكز الصحية	المجموع
وزارة الصحة	30	684	714
القطاع الخاص	61	–	61
القوات المسلحة	8	–	8
وكالة الغوث	–	24	24
المجموع	99	708	807

بحسب تصنيف إدراة المستشفيات في وزارة الصحة، تُعتبر غالبية مستشفيات وزارة الصحة والقطاع الصحي فضاءات خالية من العوائق والعقبات، ومرافق مهيئة ومؤهلة لتقديم الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة. وباستثناء بعض المراكز الصحية التي تستخدم مباني مُستأجرة تُعد غالبية مراكز الخدمات والرعاية الصحية الأولية والثانوية مؤهلة أيضاً.

في ضوء هذه المعطيات فقد تم اختيار عينة من المستشفيات والمراكز الصحية التي اعتبرتها الجهات المشرفة أنها مؤهلة شملت (4) مستشفيات بلغت طاقتها الإستيعابية (1670) سريراً أو ما يُعادل (15%) من مجموع طاقة المستشفيات الأردنية وهي البشير، وحمزة في عمان، والأميرة بسمة في إربد، ومستشفى الكرك الحكومي، والجدول رقم (4) يبين المستشفيات المشمولة (مواقعها، سنة التأسيس، وعدد الأسرة).

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

جدول رقم (4)

المستشفيات التي تم اختبارها بالكشف الحسي

اسم المستشفى	المدينة	سنة التأسيس	عدد الأسرة	ملاحظات
مستشفى البشير	عمان	1952	930	
مستشفى الأمير حمزة	عمان	2006	402	
مركز صحي عمان الشامل	عمان	2007	–	
مستشفى الأميرة بسمة	اربد	1960	202	**صيانة شاملة عام 1999**
مركز صحي حنينا الأولي	عمان	2003	–	
مستشفى الكرك الحكومي	الكرك	1996	136	
مركز صحي الكرك الشامل	عمان	1993	–	
المجموع			1670	

إضافة إلى ذلك فقد تم اختيار (3) مراكز صحية في مدن إربد، وعمان، والكرك، وقد تم معاينة بيئة هذه المرافق في ضوء المعايير التي طورتها الدراسة استناداً على المعايير العالمية والوطنية.

الوصول إلى المرفق الصحي:

بمشاركة عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة وباستخدام أسلوب المتسوق الخفي تم زيارة المستشفيات والمراكز الصحية المشمولة في العينة للتعرف على إمكانية الوصول وتحديد العقبات التي تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المرحلة.

بصورة عامة يفترض أن تكون جميع المرافق الصحية المشمولة مطابقة للحدود الدنيا من المواصفات والشروط المتعلقة بالوصول من حيث الشوارع والأرصفة المؤدية لهذه المرافق، وموقع هذه المرافق، والممرات والمنحدرات الخارجية، ولا يعني عدم توفر هذه الشروط أن يقبل الأشخاص

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

ذوي الإعاقة على هذه المرافق لمراجعتها وتلقي خدماتها. حيث أن غالبية من تستدعي حالاتهم الدخول للمستشفيات يُعتبرون بحكم الأشخاص غير القادرين على خدمة أنفسهم دون الإستعانة بالغير، الأمر الذي جعل الجهات المعنية بتصميم وتنفيذ المباني أكثر وعياً وتقديراً لحاجات فئات المستخدمين.

الدخول إلى المرفق الصحي:

تُعتبر المؤسسات الصحية سهلة الدخول إذا ما توافر فيها مجموعة من الشروط المتعلقة بمنحدرات وردهات دخول ولوحات إرشادية وأدراج، وتُعتبر هذه المواصفات ضرورية لدخول كافة الأشخاص المتلقين للخدمة الصحية، وبمقارنة الواقع مع ما ينبغي أن تكون عليه الحالة بينت الدراسة وجود تفاوت بين المرافق الصحية من جهة، وبين ما يتطلع له متلقي الخدمة وما تقدمه المرافق من خدمات من جهة أخرى، وللوقوف على واقع المؤسسات الصحية سنحاول عرض نتائج المعاينة والكشف الحسي من خلال استعراض أوضاع هذه المؤسسات على التوالي.

الحالة الأولى: مستشفى البشير

يعد مستشفى البشير أكبر المستشفيات الحكومية وأقدمها ويعود إنشاؤه إلى أوائل الخمسينات من القرن الماضي وقد جرى تحديث وتطوير المستشفى مراراً كان آخرها عام 2007، ويضم المستشفى عيادات خارجية في كافة الإختصاصات يراجعها ما يزيد على ثلاثة ملايين مراجع سنوياً ويحوي (930) سريراً.

إتضح أن عملية وصول ودخول الأشخاص ذوي الإعاقة إليه غير ميسرة نظراً لعدم وجود الممرات والمنحدرات الخارجية والداخلية الخاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، ولم يجد فريق البحث أية مواقف سيارات مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي داخل المستشفى وجد فريق البحث أنه لا يوجد أية أسرة مخصصة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يوجد دورات مياه خاصة بالأشخاص المعوقين وكذلك المصاعد الموجودة في المستشفى لا يوجد بها أي تجهيزات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة مثل لغة بريل أو التجهيزات الناطقة. وبالنسبة للممرات والأرضيات

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

والأدراج والأبواب والشبابيك والمغاسل ومشارب المياه والمرايا والمفاتيح الكهربائية وغيرها من التجهيزات الموجودة في المستشفى لوحظ أنها لا تتناسب والمعايير الدولية الخاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد لوحظ أن الأرضيات ملساء وقابلة للإنزلاق وخالية من أية علامات أرضية، وأن معظم التجهيزات مرتفعة ولا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية من مستخدمي الكراسي استخدامها.

وفيما يتعلق بالكوادر العاملة في المستشفى، لاحظت الدراسة محدودية أعداد الأطباء والممرضين والموظفين ممن لديهم معرفة مهنية بالإعاقة وأنواعها وحاجاتها. وأشار المسؤولون الذين تم مقابلتهم إلى حاجة العاملين إلى دورات مهنية تدريبية منتظمة لتهيئتهم لخدمة المرضى من ذوي الإعاقات المختلفة.

وبحسب آراء العاملين يراجع المستشفى الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة مما يضع الموظفين والأطباء والممرضين في حرج كبير كونهم يفتقرون إلى المعرفة بطبيعة الإعاقة وحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة للترجمة بلغة الإشارة والتواصل معهم.

الحالة الثانية: مستشفى الأمير حمزة

يتميز المستشفى بكونه مقام على أرض مستوية، وقد تم تشييده عام 2006 ليوفر الخدمة الصحية لسكان شمال شرق عمان والمدن المجاورة، ويشتمل المستشفى على عيادات خارجية متخصصة، ويحتوي على (402) سرير.

من الناحية النظرية يُعتبر المستشفى أكثر المؤسسات الصحية حداثةً، وأكثرها إلتزاماً بالمعايير والمواصفات العالمية والوطنية، وفي الواقع بينت الدراسة خلو عملية الوصول إلى المستشفى والولوج إليه من العوائق والعقبات التي لوحظت في بعض المستشفيات الأخرى. ولم يشهد الأشخاص مستخدمي الكراسي المتحركة أية صعوبات في الوصول أو الدخول للمستشفى نظراً لوجود الممرات والمنحدرات الخارجية والداخلية المهيئة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن الناحية التنظيمية صُمّم المستشفى ليراعي توفير دورات مياه خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة من المراجعين للعيادات الخارجية، وقد حملت هذه الدورات الإشارات الإرشادية الدالة على

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

تخصيصها لذوي الإعاقة إلاّ أن إدارة المستشفى تجاهلت ذلك وعملت على تخصيصها كمستودع لأدوات التنظيف التي تُديرها شركة الصيانة القائمة على خدمة المستشفى. أما بالنسبة للأسرّة و الغرف الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة فلا يوجد أي تخصيص من هذا النوع. وبالنسبة للتجهيزات الأخرى من مواقف سيارات، ومصاعد، والأرضيات، والأدراج، والأبواب، والشبابيك، والمغاسل، والمرايا، والمفاتيح الكهربائية، وغيرها فإنها لا تتناسب والمعايير الدولية الخاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. فمثلاً، لوحظ أن الأرضيات قابلة للإنزلاق وخالية من أية علامات أرضية، وأن معظم التجهيزات الأخرى مرتفعة ولا يمكن لذوي الإعاقات الحركية استخدامها بسهولة ويسر.

وفيما يتعلق بالكوادر البشرية من المهنيين والعاملين يفتقر المستشفى إلى أطباء وممرضين وموظفين مدربين يمتلكون معرفة مهنية بالإعاقة وأنواعها وحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع إدراك الكوادر إلى حاجتهم إلى مثل هذا التدريب إلاّ أن المستشفى لم يُوفر دورات مهنية تدريبية لتهيئة العاملين للتعامل مع المرضى من ذوي الإعاقات المختلفة، غير أولئك الذين يعملون في أقسام التأهيل والعلاج الطبيعي.

الحالة الثالثة مستشفى الأميرة بسمة الحكومي في محافظة اربد

يُعتبر مستشفى الأميرة بسمة أقدم مستشفيات محافظة إربد، حيث تم إفتتاحه عام 1960م، ويقدم المستشفى خدماته لسكان محافظات الشمال، وقد تم صيانته عام 1999م، ويضم المستشفى عيادات خارجية متخصصة ويحوي (202) سريراً.

يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات في الوصول إلى المستشفى بسبب الطبيعة المنحدرة لموقعه، وضيق المساحات والشوارع حوله، ويتعذر على الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى العيادات الخارجية للمستشفى والدخول لتلقي الخدمة دون الحصول على مساعدة الغير لعدم توفر مواقف سيارات، ومنحدرات خاصة، وممرات مما يجعل مراجعة الشخص ذو الإعاقة دون وجود مرافقين لحمله أحياناً والحديث نيابة عنه أحياناً أخرى أمراً في غاية الصعوبة. ويعاني مراجعوا المستشفى من الأشخاص ذوي الإعاقة من إفتقار مباني المستشفى لدورات المياه المؤهلة

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

لإستخدامهم، حيث يضطر البعض منهم إلى مغادرة مبنى المستشفى للبحث عن دورة مياه أو العودة إلى البيت لقضاء الحاجة.

وفيما يخص أقسام الطوارئ في المستشفى فإن عملية الدخول ميسرة نسبياً نظراً لوجود منحدرات خاصة بالدخول، وبخصوص التسهيلات الممكنة للأشخاص ذوي الإعاقة من تلقي الخدمة الصحية، لوحظ غياب المصاعد المجهزة بتدابير خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة مثل لغة بريل أو التجهيزات الناطقة، كما تبين خلو المستشفى من الغرف أو الأسرة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

أما فيما يتعلق بشروط البيئة المادية الأخرى الواجب توفرها في المستشفيات المؤهلة مثل الممرات الداخلية، والأدراج، والأرضيات، والأبواب، والشبابيك، والمغاسل، ومشارب المياه، والمرايا، والمجففات الكهربائية، والمفاتيح الكهربائية، ودورات المياه وغيرها من المستلزمات، فقد لوحظ توفر البعض منها ولكن بحالة لا تتناسب والمعايير الدولية الخاصة بحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى سبيل المثال الأدراج والأرضيات قابلة للإنزلاق وخالية من أي علامات أرضية، والتجهيزات الأخرى المشار إليها مرتفعة ولا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية استخدامها بسهولة ويسر.

وفي الجانب البشري، تتمثل العوائق والعقبات في غياب الكوادر الطبية والإدراية التي تعي حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة والمدربة على تقديم الخدمات الصحية الملائمة لطبيعة إعاقتهم، أو التواصل معهم للإستيضاح عن حالتهم الصحية وتزويدهم بالإرشادات والتوجيهات الطبية التي تساعدهم على فهم حالتهم وتلقي العلاج والتقيد بالإرشادات. وقد أشار بعض العاملين في المستشفى إلى الصعوبات التي يواجهونها في التواصل وتقديم الخدمة وتفهم الحالات المرضية التي يعاني منها بعض المراجعين من ذوي الإعاقات المختلفة، الأمر الذي يكشف عن حاجة هذه المؤسسات إلى التوعية والتدريب بما يمكنهم من أداء أدوارهم والحد من العقبات والعوائق التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عند تلقيهم للخدمات الصحية في مثل هذه المؤسسات.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الحالة الرابعة: مستشفى الكرك الحكومي

يعود تاريخ إنشاء مبنى مستشفى الكرك الحكومي إلى عام 1996م، ويعمل المستشفى على تقديم الخدمة الصحية لما يقارب (240 ألف) نسمة، من خلال العيادات الطبية المتخصصة والطاقة الإستيعابية البالغة (136) سريراً.

في ضوء المشاهدات الحسية وتطبيق المعايير، يمكن القول أن عملية الوصول إلى مستشفى الكرك الحكومي غير ميسرة نظراً لأن الشوارع المحيطة بالمستشفى لا تحتوي على المنحدرات الخاصة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، أما عملية الدخول فهي ميسرة نسبياً، نظراً لأن المدخل الرئيسي مزود بمنحدر يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الدخول بسهولة، ولا توجد مواقف سيارات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، أما المصاعد فهي مزودة بلغة بريل ولكنها غير ناطقة. كما أنه لا يوجد في المستشفى أي غرف أو أسرة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وليس هناك أي دورات مياه خاصة بهم.

وفيما يتعلق بالتجهيزات الأخرى مثل: الممرات الداخلية، والأدراج، والأرضيات، والأبواب، والشبابيك، والمغاسل، ومشارب المياه، والمرايا، والمفاتيح وغيرها من مستلزمات البيئة المادية للمبنى فإنها لا تتفق والمعايير الدولية الخاصة بحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة فالأدراج والممرات ملساء وقابلة للإنزلاق وخالية من أية علامات أرضية، ومعظم التجهيزات الأخرى مرتفعة بالنسبة للأشخاص من ذوي الإعاقة الحركية.

وفيما يخص الكوادر البشرية المدربة يفتقر المستشفى لوجود كوادر متخصصة وقادرة على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة غير أولئك الذين يعملون في أقسام التأهيل والعلاج الطبيعي. ومرة أخرى أكد المسؤولون الذين تمت مقابلتهم الحاجة إلى دورات تدريبية متخصصة لتأهيل العاملين في المستشفى من أطباء وممرضين وموظفين للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

الحالة الخامسة :المراكز الصحية الشاملة والأولية

شمل الكشف الحسي ثلاث مراكز صحية، صنف اثنان منها كمراكز صحية شاملة والثالث أولي، نتيجة لهذا الكشف تبين إفتقار المراكز إلى التسهيلات المتعلقة بالبيئة المادية للمباني والكوادر

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

المؤهلة لضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة المراجعين لهذه المراكز من الحصول على الخدمات الصحية التي يحتاجونها دون تمييز.

تبين أن عملية الوصول إلى هذه المراكز غير ميسرة نظراً لأن الشوارع المحيطة بها لا تحتوي على المنحدرات اللازمة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك عملية الدخول إليها غير ميسرة في حالتي مركز الكرك وحنينا وميسرة في مركز عمان الشامل الذي يوجد به منحدر خاص بدخول الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتفتقد مباني المراكز الصحية إلى دورات مياه خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وفي الحالة الوحيدة التي زُود فيها مبنى مركز عمان الشامل بمصعد كهربائي لوحظ أنه غير مزود بالتجهيزات الخاصة لإستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة مثل لغة بريل أو التجهيزات الناطقة. وبالنسبة للجوانب الأخرى من البيئة المادية لهذه المراكز مثل الممرات، والأدراج، والأرضيات، والأبواب، والشبابيك، والمغاسل، ومشارب المياه، والمرايا، والمفاتيح الكهربائية وغيرها من التجهيزات لوحظ وجودها في حالة غير مطابقة للمعايير الدولية الخاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما فيما يتعلق بالأرضيات والممرات فهي ملساء وقابلة للإنزلاق وخالية من أية علامات أرضية، كما تبين عدم ملائمة بعض التجهيزات الأخرى للإستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، وذلك لتفاوت أطوال وقياسات هذه التجهيزات بصورة تجعلها أكثر من الإرتفاع الذي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدامها.

أما عن الكوادر العاملة في هذه المراكز، فقد لوحظ أنها غير مهيئة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة على الرغم من أنها تستقبل أعداد كبيرة منهم. وأبدى عدد من المسؤولين في هذه المراكز رغبتهم في عقد دورات مهنية متخصصة للعاملين في هذه المراكز لتمكينهم من التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية بعض احتياجاتهم الخاصة.

الفصل الثالث: تقييم الأشخاص ذوي الإعاقة لواقع فرص الوصول في الأردن

يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم مايزيد على (30%) من المجتمع الإنساني، وتقع فرص الوصول في مقدمة أولويات هذه الشريحة الواسعة من السكان. من هنا فقد وجدت الدراسة أن من

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الضروري استطلاع آراء الأشخاص ذوي الإعاقة حول واقع التسهيلات التي تعمل المؤسسات والهيئات الوطنية على توفيرها. ولتنفيذ ذلك فقد تضمنت الدراسة أداة استبيان تشتمل على (58) بنداً للتعرف على آراء الأشخاص ذوي الإعاقة حول الجوانب المتعلقة بفرص الوصول والمستندة إلى حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة والإستمتاع دون وجود ما يحدّ من فرصهم المتساوية في المجتمع.

وقد تضمنت الإستبانة في قسمها الأول بيانات ديموغرافية حول مكان السكن، والجنس، والحالة الإجتماعية، والتحصيل العلمي، والفئات العمرية، والمهنة، والدخل الشهري. كما تضمنت معلومات حول الإعاقة كنوع الإعاقة، وطبيعة السكن، ووجود أشخاص ذوي إعاقة في الأسرة، والحاجة إلى مرافق، والعضوية في أحد الأندية أو الجمعيات المختصة بالإعاقة.

وفيما يتعلق بالقسم الثاني للإستبانة فقد شمل الجوانب المتعلقة بوجود وكفاية السياسات والتشريعات والبرامج، والمعرفة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتمييز ضدهم، وموقف الشخص ذو الإعاقة في حال التمييز ضده.

أما القسم الثالث فقد تناول معلومات خاصة بالبيئة المادية، والفضاء الخارجي، وملائمة السكن، والخدمات والنقل، وفرص الوصول إلى البيئة الخارجية، وسهولة الولوج إلى المرافق والمؤسسات العامة، والإستخدام الآمن للمرافق، وسهولة توفر المعلومات والإجراءات الميسرة للإستخدام.

القسم الأول: وصف العينة:

1. التوزيع الجغرافي:

إشتملت عينة الدراسة على (225) شخصاً من ذوي الإعاقات المختلفة (الحركي، والسمعي، والبصري، والذهني) موزعة على محافظات إربد، وعمان، والكرك. والشكل رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة على مدن المملكة الثلاثة، وقد حصلت كل من محافظتيّ عمان والكرك على ما يقارب (39%) لكل منهما من مجموع العينة، في حين انخفض تمثيل محافظة إربد إلى (22%) من مجموع العينة، ويعود ذلك إلى توفر أعداد أشخاص ذوي إعاقة رغبوا في التعاون مع الباحثين

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

بصورة تفوق الأعداد المتوفرة في مدينة إربد، والشكل رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن.

شكل (1): توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

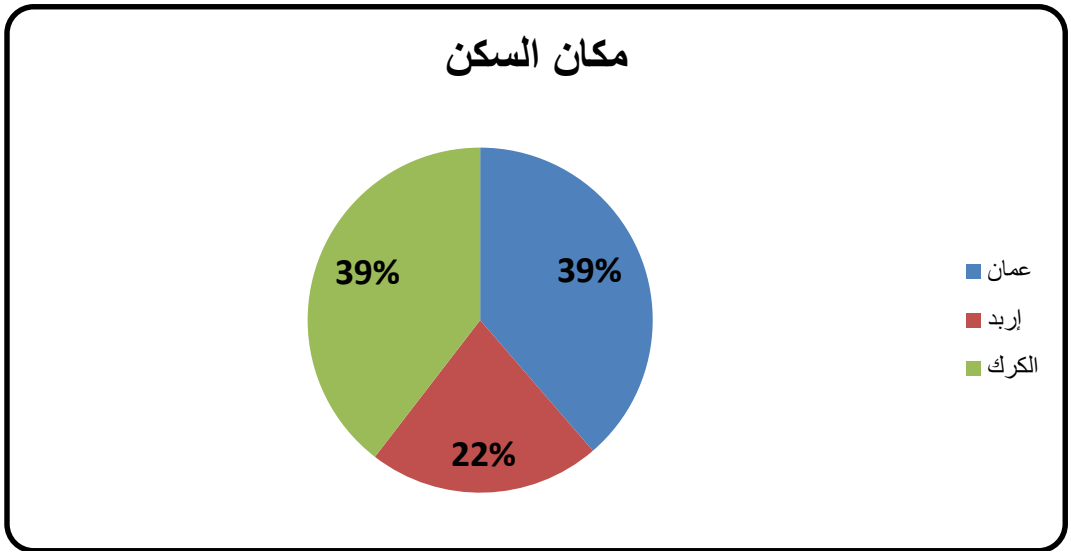

- عمان (38,67%).
- إربد (21,78%).
- الكرك (39,56%).

2. الجنس:

بلغت نسبة الذكور في العينة (64%) في حين كانت نسبة الإناث (36%)، ولا يوجد أسباب لإرتفاع نسبة الذكور عن نسبة الإناث سوى أن غالبية أعضاء النوادي والمشاركين في الحياة العامة خارج المنزل هم من الذكور، و ربما يشير ذلك إلى ضعف مشاركة المرأة في الأنشطة خارج المنزل. والشكل (2) يوضح توزيعت أفراد العينة حسب الجنس.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الشكل (2):توزيع أفراد العينة حسب الجنس

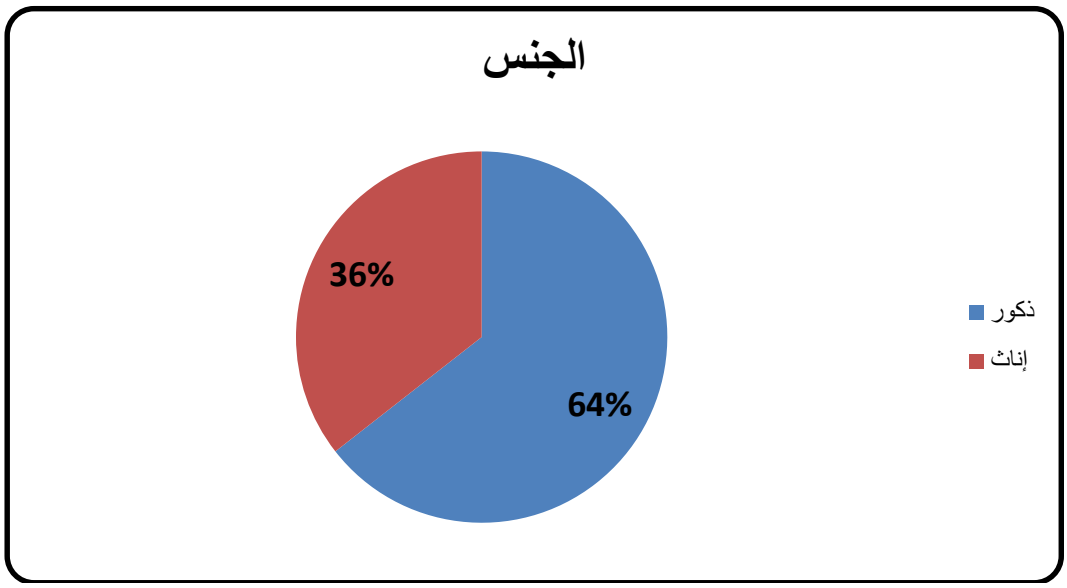

- ذكور (64,44%).
- إناث (35,56%).

3. الحالة الإجتماعية:

باستثناء الأفراد الذين قلت أعمارهم عن (15) سنة من مجموع العينة والذين بلغ عددهم (24) شخص أفاد غالبية أفراد العينة عند سؤالهم عن الحالة الإجتماعية بأنهم غير متزوجين، وقد بلغت نسبة العازبين منهم (57%) مقابل (37%) متزوجين في حين تراوحت الحالة الإجتماعية لـ (6%) من أفراد العينة بين أرمل ومطلق. والشكل رقم (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الشكل (3): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية

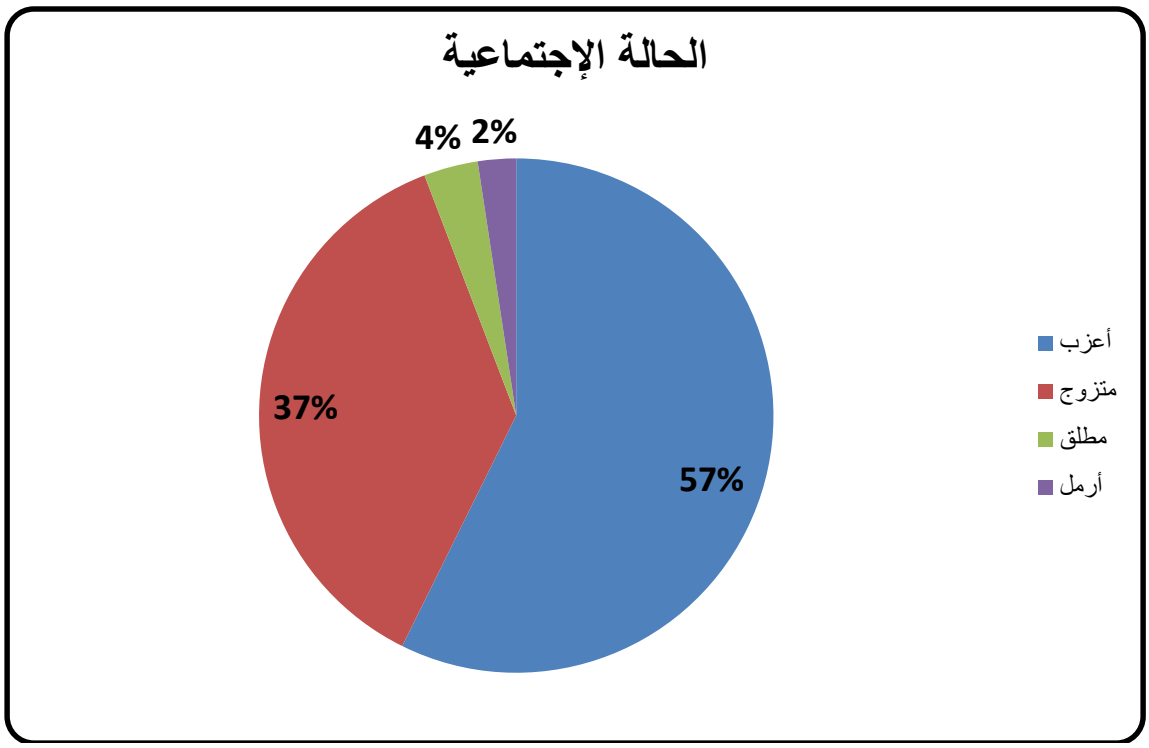

- أعزب (57,21%).
- متزوج (36,81%).
- مطلق (3,4%).
- أرمل (2,4%).

4. التحصيل العلمي:

شهد أفراد العينة تفاوتاً في مستوى التحصيل العلمي، ففي حين كانت نسبة (18%) من أفراد العينة أميون، كانت نسبة (58%) منهم من الحاصلين على التعليم الأساسي والثانوي، مقابل

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

(20%) أنهوا التعليم الجامعي، و(4%) حاصلين على شهادات عليا بعد الجامعة. والشكل (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي.

الشكل (4): توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي

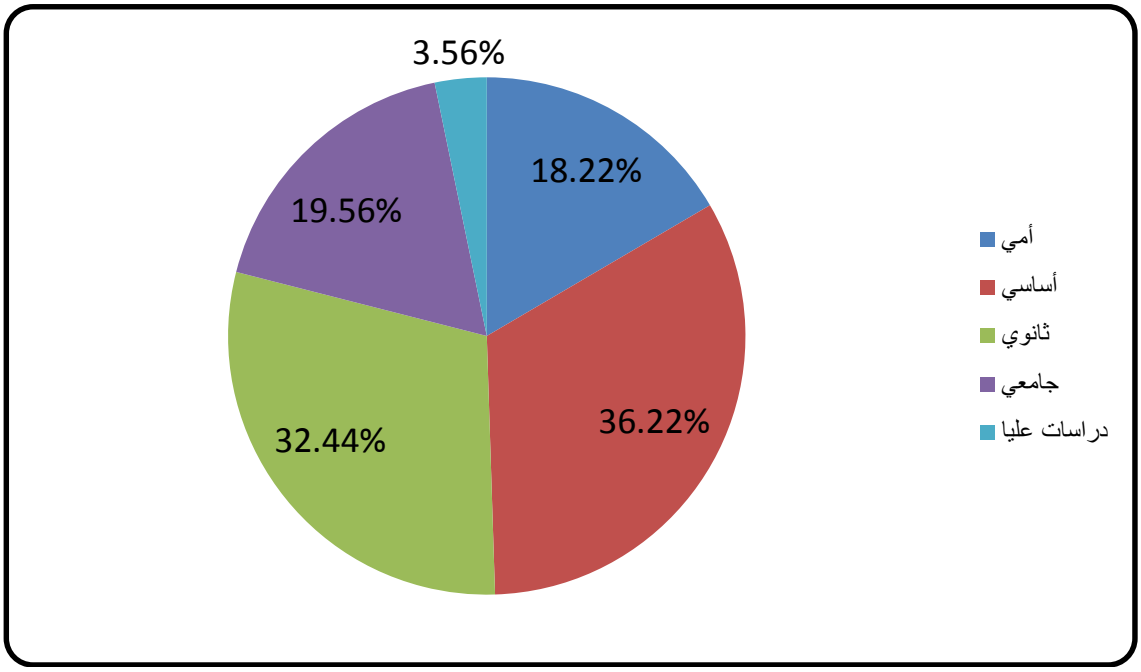

- أمي (18,22%).
- أساسي (36,22%).
- ثانوي (32,44%).
- جامعي (19,56%).
- دراسات عليا (3,56%).

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

5. الفئات العمرية:

وبالنسبة للفئات العمرية، فقد تراوحت ما بين (11%) دون سن الخامسة عشر، و(43%) ما بين (15–29) سنة، و(36%) مابين (30– 49) سنة، و(10%) (50) سنة فأكثر. والشكل (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

الشكل (5): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

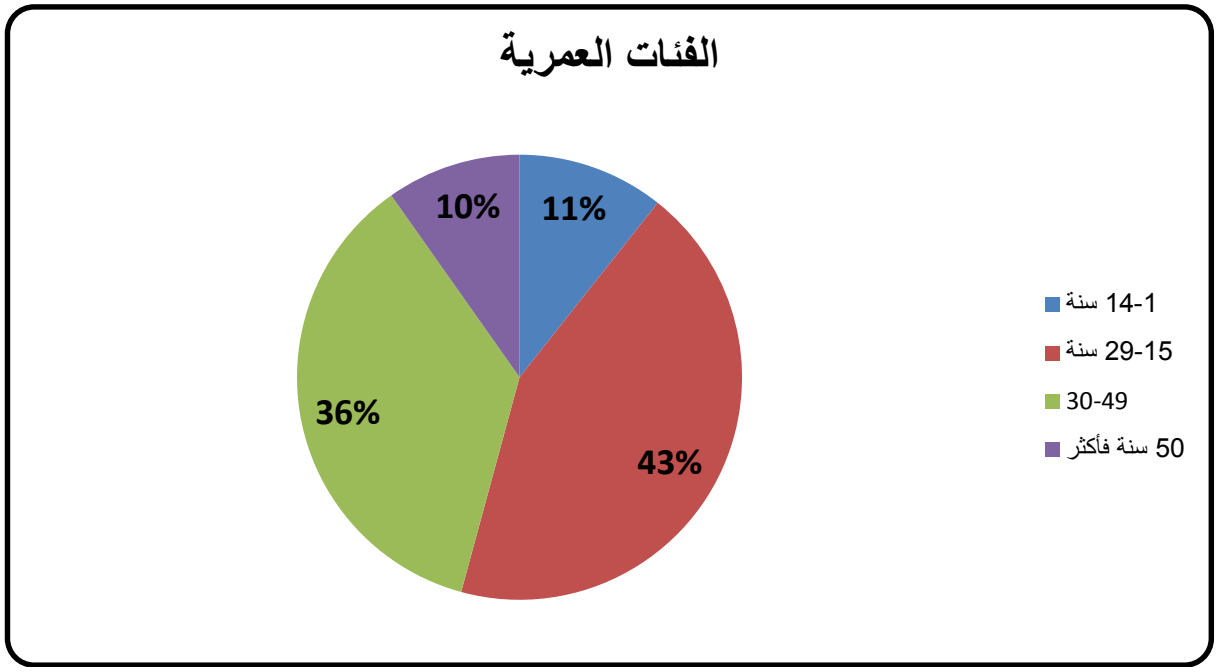

- (1–14) سنة (10,67%).
- (15–29) سنة (43,56%).
- (30–49) سنة (36,00%).
- (50 سنة فأكثر) (9,78%).

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

6. الدخل الشهري:

أظهرت عينة الدراسة تفاوتاً واضحاً في الدخل حيث كان دخل (24%) من أفراد العينة دون (150) دينار شهرياً، و(35%) دخلهم الشهري ما بين (150–300) دينار شهرياً، و(8%) منهم يقع دخلهم بين (300– 450) ديناراً شهرياً، و(4%) فقط يتجاوز دخلهم (450) دينار شهرياً. والشكل (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري.

الشكل (6): توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

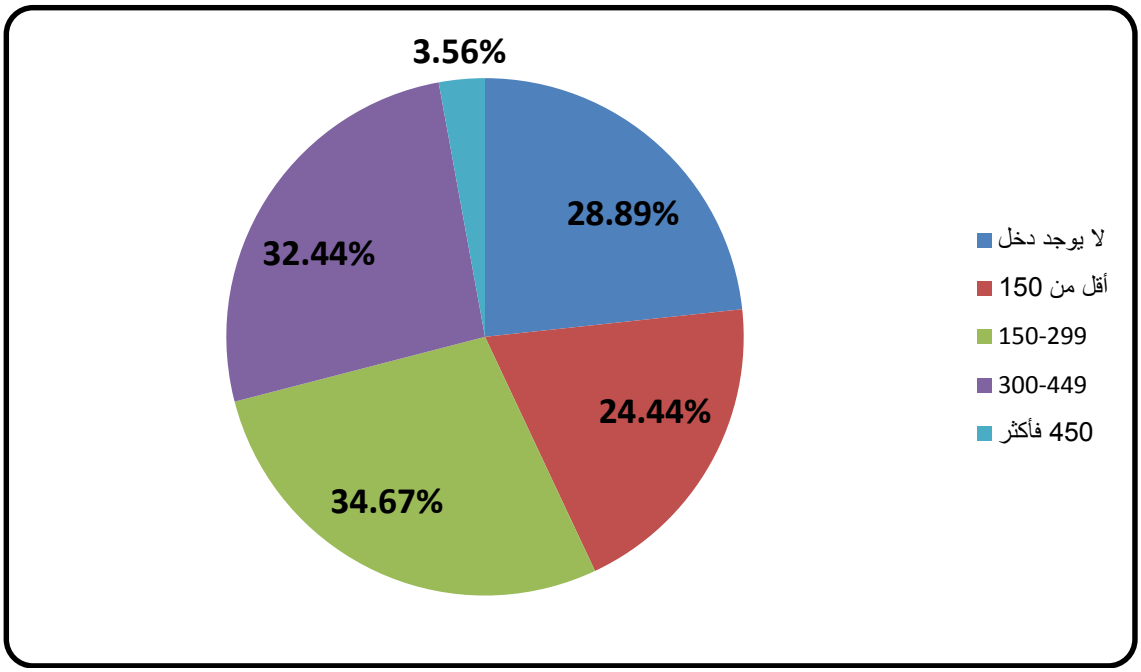

- لا يوجد دخل (28,89%).
- أقل من (150) دينار (24,44%).
- (150–299) دينار (34,67%).
- (300–449) دينار (32,44%).
- (450 فأكثر) دينار (3,56%).

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

7. المهنة:

أما بالنسبة لاختلاف المهن، كانت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة ممن هم بلا وظيفة (57%)، أما الموظفين منهم في القطاعين العام والخاص فكانت نسبتهم (28%)، ونسبة العاملين بأعمال حرة (9%)، و(5%) غير ذلك. والشكل (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة.

الشكل (7): توزيع أفراد العينة حسب المهنة

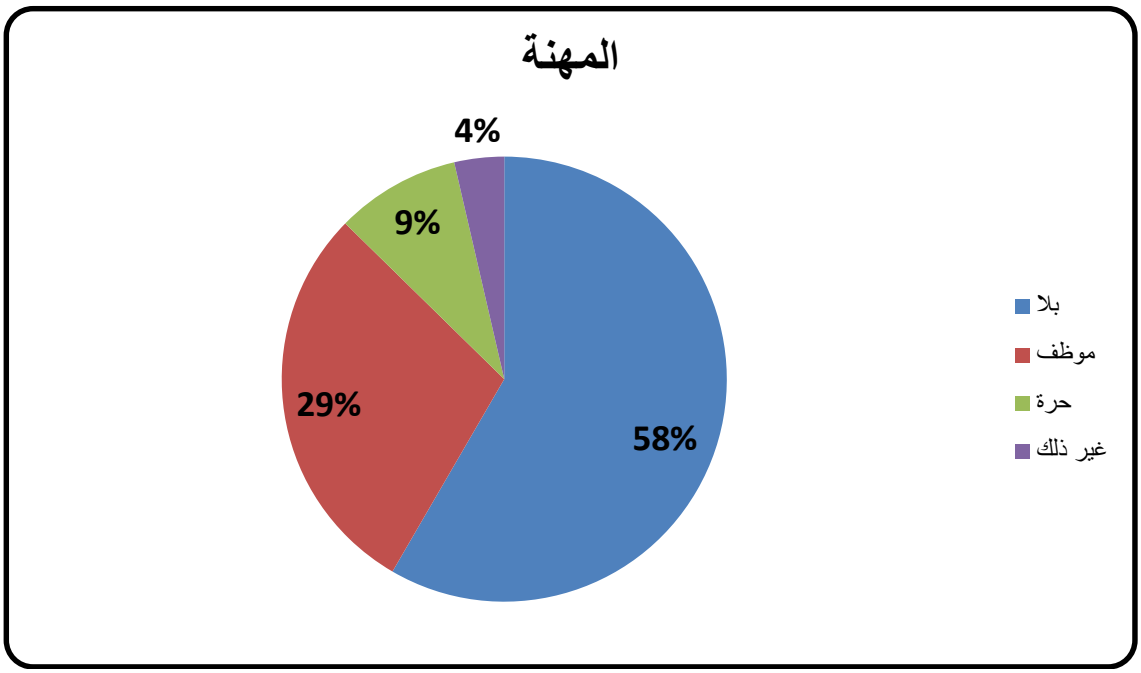

- بلا (57,33%).
- موظف (28,44%).
- حرة (8,89%).
- غير ذلك (3,55%).

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

على الرغم من أن العينة كانت من النوع القصدي(أي أنه لم يتم أختيارها بالطريقة العشوائية)، إلا أن من الواضح أن العينة قد ضمت كافة شرائح الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من حيث نوع الإعاقة، الحالة الإجتماعية، مكان السكن، المستوى التعليمي، الدخل الشهري وغيرها من المتغيرات الديمغرافية.

معلومات حول طبيعة الإعاقة:

1. نوع الإعاقة:

يتضح أن (66%) من عينة الدراسة هم من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، و(20%) هم من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، و(9%) هم من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، و(4%) فقط هم من الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. وقد جاء ذلك نتيجة لمشاركة نوادي وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في تنظيم لقاءات الأشخاص ذوي الإعاقة مع فريق البحث كون غالبية أعضاء النوادي من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. والشكل (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع الإعاقة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الشكل(8): توزيع أفراد العينة حسب نوع الإعاقة

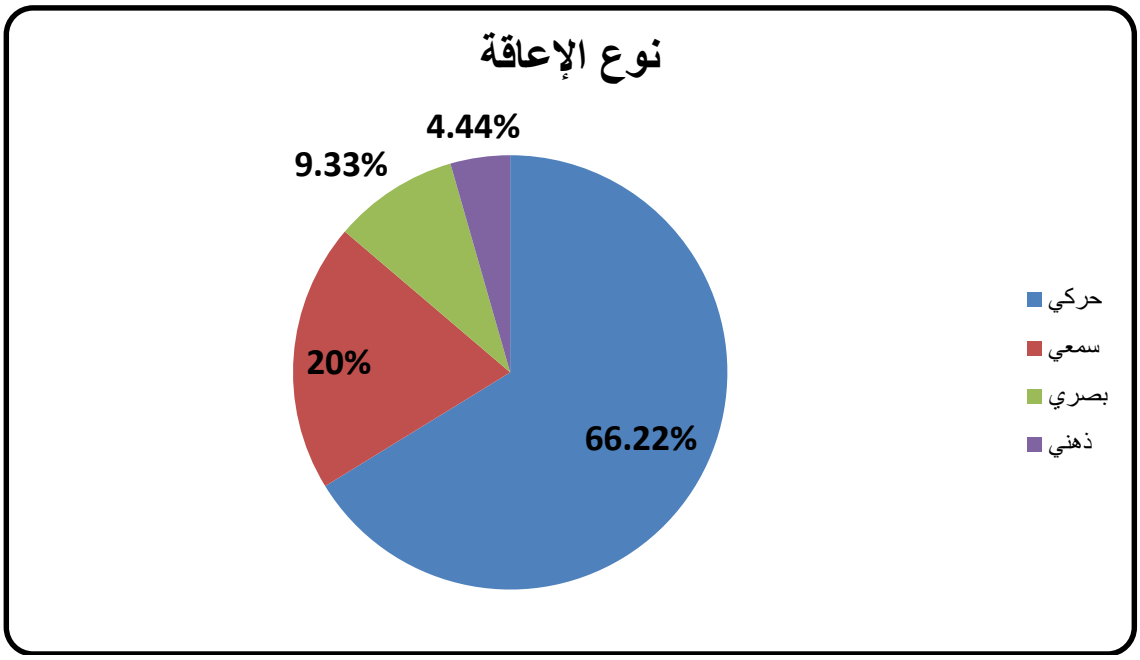

- حركي (66,22%).
- سمعي (20%).
- بصري (9,33%).
- ذهني (4,44%).

2. طبيعة السكن:

أشار (71%) من الأشخاص المبحوثين إلى أنهم يسكنون مع أسرهم، بينما يسكن (28%) من أفراد العينة في مساكن مستقلة عن أسرهم، ويقيم أحد أفراد العينة في مؤسسة إيوائية. والشكل (9) يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الشكل(9): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة السكن

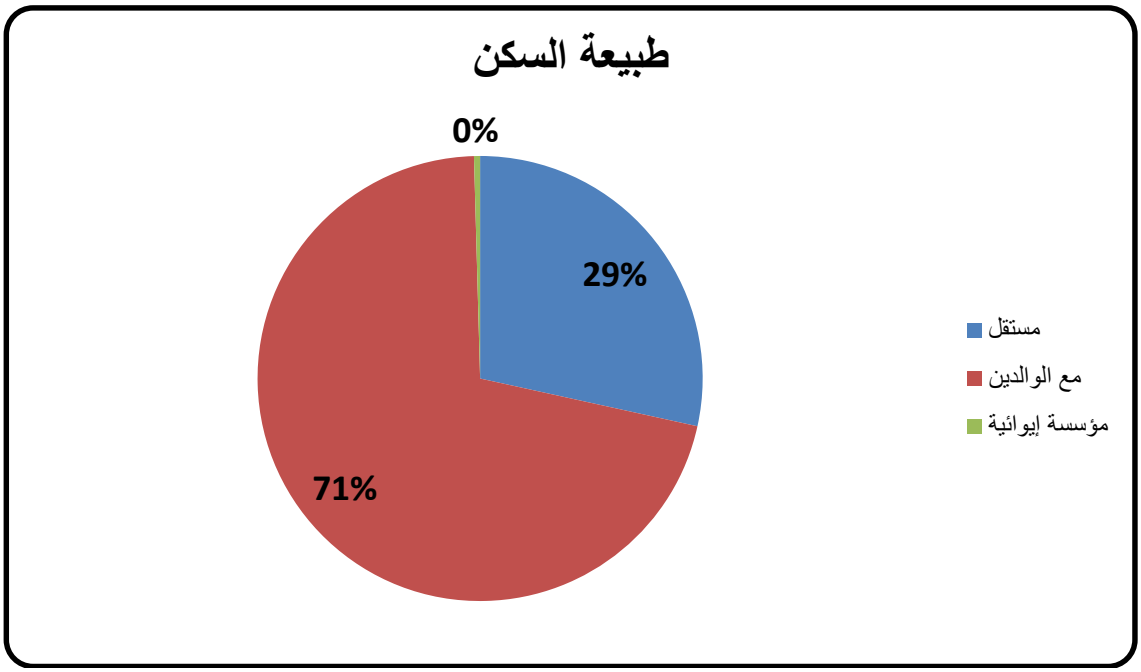

- مستقل (28,44%).
- مع الوالدين (71,11%).
- مؤسسة إيوائية (0,44%).

3. وجود أشخاص ذوي إعاقة في الأسرة:

أجاب (23%) من المبحوثين بوجود أشخاص ذوي إعاقة غيرهم في أسرهم، في حين أفاد (77%) بعدم وجود أشخاص ذوي إعاقة غيرهم في أسرهم. والشكل (10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أشخاص ذوي إعاقة في الأسرة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الشكل(10): توزيع أفراد العينة حسب وجود أشخاص ذوي إعاقة في الأسرة

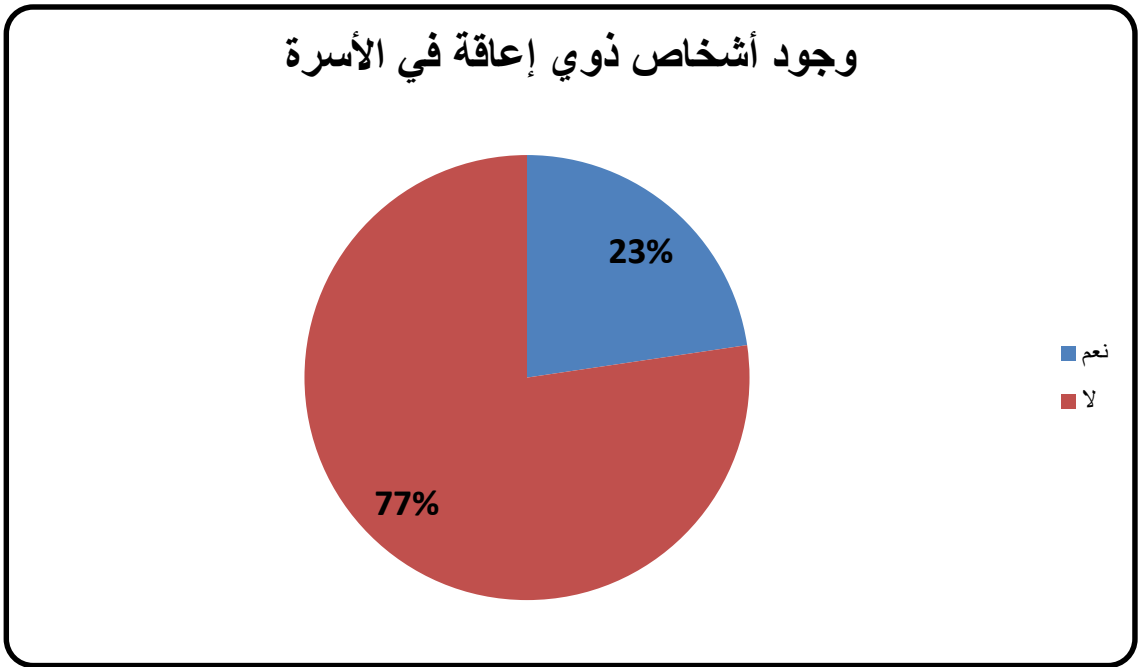

- نعم (22,67%).
- لا (77,33%).

4. الحاجة إلى مرافق:

بينت النتائج أن (44%) من الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاجون إلى مرافق عند مغادرتهم المنزل، بينما أشار (56%) إلى عدم حاجتهم إلى مرافقين عند مغادرة المنزل. والشكل (11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحاجة إلى مرافق.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الشكل (11) توزيع العينة حسب الحاجة إلى مرافق

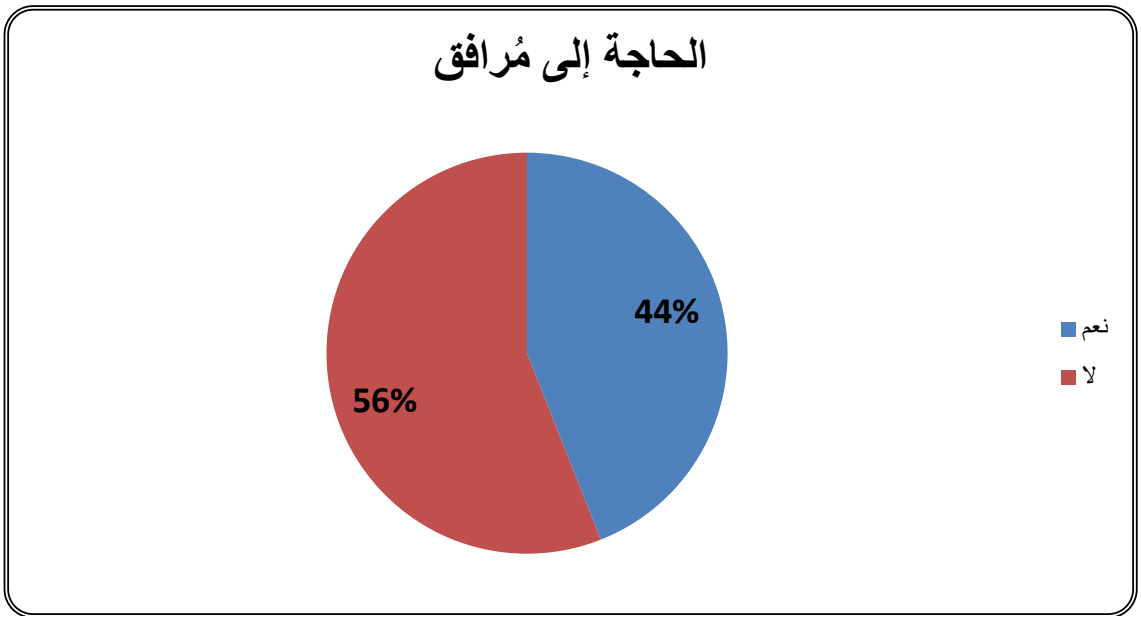

- نعم (44 %).
- لا (56%).

5. العضوية في منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

أشار (68%) من أفراد العينة إلى أنهم أعضاء في جمعيات أو تنظيمات تُعنى بالإعاقة ، بينما أفاد 32% منهم إلى عدم انضمامهم إلى أي جمعيات أو تنظيمات، ومن الضروري هنا أن نوضح عدم تطابق نتائج توزيع العينة بخصوص هذا المتغير مع واقع انتساب الأشخاص ذوي الإعاقة للمنظمات والجمعيات المعنية بشؤونهم، حيث أن عدد الجمعيات والتنظيمات لا يتجاوز (160) جمعية على مستوى المملكة لا يتعدى عدد منتسبيها (20 ألف) عضو من أصل ما يقارب (600)

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

ألف شخص ذو إعاقة إذا ما أخذنا بتقديرات المنظمات الدولية التي ترى بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون (10%) من السكان. ويمكن تفسير الإرتفاع في نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى المنظمات والجمعيات إلى أسلوب اختيار العينة والمستند إلى تكليف رؤساء وأعضاء الجمعيات إلى دعوة أعضاء تنظيماتهم وجمعياتهم للمشاركة. والشكل (12) يوضح توزيعت أفراد العينة حسب العضوية في جمعية أو منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الشكل (12) توزيع أفراد العينة حسب العضوية في جمعية أو منظمة تعنى بالإعاقة

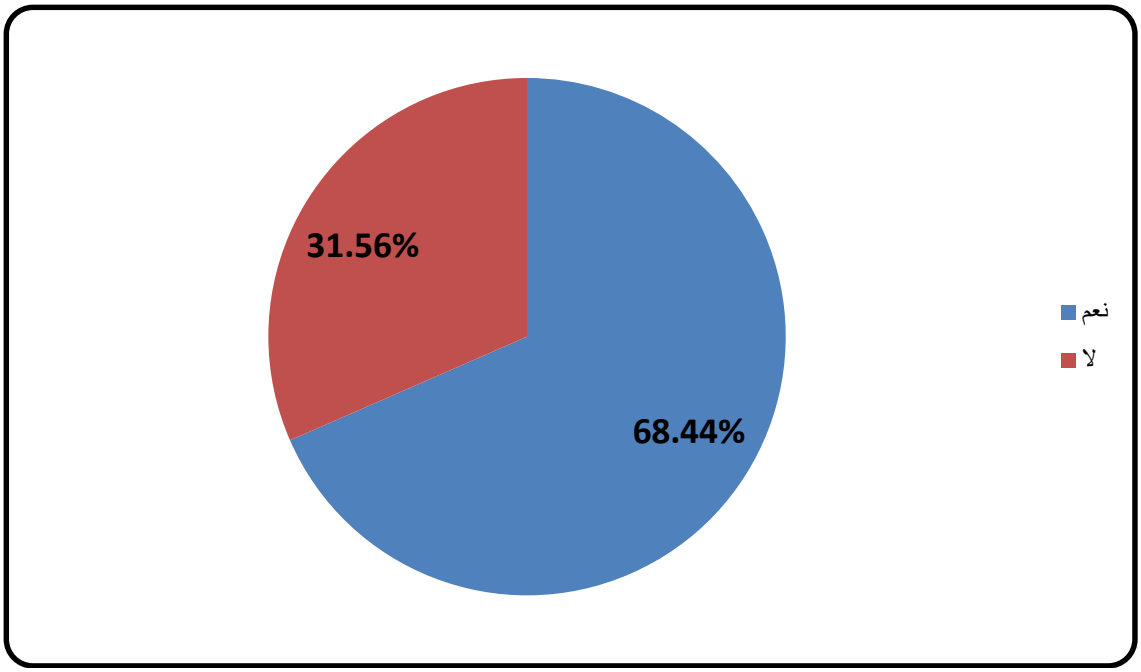

- نعم (68,44 %).
- لا (31,56%).

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

القسم الثاني: آراء الأشخاص ذوي الإعاقة في العوائق والعقبات البيئية

إنطلاقاً من الشعار الذي ترفعه حركة حقوق الإعاقة عالمياً " Nothing about us without us"، والتزاماً بنصوص وروح الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلقة بضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرصد والتقييم لكافة البرامج والإجراءات المتعلقة بشؤونهم كونهم هدف هذه الإجراءات والأكثر معرفة بما يناسبهم، فقد شملت الدراسة مجموعة من البنود الهادفة للتعرف على نظرة وتقييم ورضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن ما اتخذته الجهات المعنية من إجراءات هادفة لرفع العوائق والعقبات وتمكينهم من الوصول والمشاركة، وقد جاءت هذه البنود تحت ثمانية أقسام جاءت على النحو التالي:

أولاً: السياسات والتشريعات والبرامج: تضمن هذا القسم سبعة بنود طُلب من الأشخاص ذوي الإعاقة الإجابة حولها بنعم أو لا، وقد تناولت هذه البنود معرفتهم بوجود تشريعات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكفاية هذه التشريعات لتحقيق المشاركة، ومدى تطبيقها الفعلي، ومعرفتهم بوجود سياسات للتمكين من المشاركة، وكفاية هذه السياسات، كذلك المعرفة بالبرامج وكفايتها وشمولها. والجدول رقم (5) يبين توزيع إجابات أفراد العينة على بنود هذا القسم.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

جدول رقم(5): وجود وكفاية السياسات والتشريعات والبرامج

الفقرة	نعم		لا		ليس لدي اجابة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
هل تعرف بوجود تشريعات خاصة بذوي الإعاقة؟	160	%71	56	%25	9	%4
هل ترى أن التشريعات كافية لتحقيق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة؟	64	%28	137	%61	24	%11
هل ترى أن هذه التشريعات معمول بها؟	54	%24	141	%63	30	%13
هل تعرف بوجود سياسات لتمكين الشخص ذو الإعاقة من المشاركة؟	95	%42	95	%42	35	%16
هل ترى أن هذه السياسات كافية لتحقيق المشاركة؟	64	%28	134	%60	27	%12
هل تعرف بوجود برامج وطنية لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة؟	134	%60	69	%31	22	%10
هل ترى أن هذه البرامج كافية وشاملة؟	60	%27	138	%61	27	%12

بلغت نسبة الذين يعرفون بوجود السياسات والتشريعات والبرامج (71%)، إلا أن نسبة الذين يرون أن التشريعات مطبقة لم تتجاوز (24%) من أفراد العينة، وقد أفاد أكثر من (60%) من أفراد العينة بأن السياسات غير كافية، كذلك التشريعات والبرامج (60%، 61%، 61%) على التوالي، كما انخفضت نسب الذين يرون بأن التشريعات معمول بها إلى أدنى نسبة بين البنود التي تضمنها هذا القسم بحيث رأى (24%) أنها مطبقة مقابل (63%) يرون أن التشريعات غير معمول بها، ويكشف هذا القسم عن مجموعة من الحقائق أبرزها:

1. تدني مستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بوجود التشريعات والسياسات والبرامج.
2. إعتقاد غالبية أفراد العينة بعدم كفاية وشمول التشريعات والسياسات والبرامج.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

3. رؤية غالبية أفراد العينة بأن التشريعات غير معمول بها وغير مطبقة.

ثانياً: معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم:

ويشمل هذا القسم أربعة بنود تتناول واجب الدولة في توفير وصيانة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتهيئة البيئة الآمنة للحركة والتنقل، و الحصول على السلع والخدمات، وتقديره لوجود أو غياب انتهاكات حقه في الحصول على السلع والخدمات. والجدول رقم(6) يبين توزيع العينة حسب مستوى المعرفة بالحقوق.

جدول رقم (6): معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم

الفقرة	نعم		لا		ليس لدي اجابة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
هل ترى أن من واجب الدولة تأمين بيئة مناسبة تؤمن للشخص ذو الإعاقة حرية الحركة والتنقل بأمن وسلامة؟	167	%74	44	%20	14	%6
هل ترى أن للشخص ذو الإعاقة حقوقاً في الحصول على السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للأشخاص غير ذوي الإعاقة؟	153	%68	61	%27	11	%5
هل ترى ان حقوق الانسان ذو الإعاقة في الحصول على السلع والخدمات مصانة؟	65	%29	131	%58	29	%13
هل ترى أن هناك انتهاكاً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات والسلع؟	138	%61	62	%28	25	%11

يرى (74%) أفراد العينة أن على الدولة تأمين البيئة المناسبة لحرية الحركة والتنقل بأمن وسلامة للاشخاص ذوي الإعاقة، في حين يرى (20%) غير ذلك، ويعكس وجود هذه النسبة تدني مستوى

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

معرفة خُمس أفراد العينة بحقوقهم. أما فيما يخص السلع والخدمات فقد أجاب (68%) أن لهم حقوق في الحصول على كافة السلع والخدمات دون تمييز، في حين رأى (27%) من الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم لا يملكون هذا الحق. وفيما يخص احترام الآخرين لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على السلع والخدمات أجاب (58%) من أفراد العينة بأن هذه الحقوق غير مصانة، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن الحقوق مصانة (29%). وعند سؤال العينة عن إنتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالحصول على الخدمات والسلع أجاب (61%) بحصول مثل هذه الإنتهاكات في حين أشار (28%) إلى عدم وجود مثل هذه الإنتهاكات.

مما تقدم يلاحظ ما يلي:

1. يرى ما يزيد على ثلثي أفراد العينة بأن للأشخاص ذوي الإعاقة حقوق في الحصول على السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة لغير ذوي الإعاقة، وأن من واجب الدولة تأمين بيئة مناسبة تؤمن للشخص ذو الإعاقة حرية الحركة والتنقل (68%، 74%) على التوالي.
2. مقابل ذلك، يرى أكثر من نصف العينة أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة غير مصانة وعرضة للإنتهاك (58%، 61%) على التوالي.

ثالثاً: التمييز كعقبة وعائق في وجه المشاركة: من المبادئ والمرتكزات التي بُنيت عليها الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مبدأ عدم التمييز. وتشكل المساواة أحد أهم الأهداف التي ناضلت من أجلها حركات حقوق الإنسان عامة ومنظمات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، من هنا فإن تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة يقتضي تحديد كافة اشكال التمييز والعمل على رفعها، ولما كانت هذه الدراسة تسعى للتعرف على العقبات والعوائق التي تحد أو تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة فقد جاء هذا القسم ليحدد أشكال التمييز وكيفية إستجابة الأشخاص ذوي الإعاقة في حال حدوثه. ويشمل هذا القسم خمسة فقرات تناولت التمييز في الحصول على السلع والخدمات، والتمييز في المعاملة والتمييز في اللغة، والقدرة على مواجهة حالات التمييز، والجهة التي يتظلم لها الشخص ذو الإعاقة، ومواجهة التمييز بسبب الإعاقة،

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

وتصرف الشخص ذو الإعاقة حيال المواقف التمييزية. والجدول (7) يبين نظرة الأشخاص ذوي الإعاقة لواقع التمييز ضدهم في بعض الميادين والمجالات.

جدول رقم(7): التمييز كعقبة وعائق في وجه المشاركة

الفقرة	نعم		لا		ليس لدي اجابة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
هل ترى أن هناك تمييزاً في حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على السلع والخدمات مقارنة بالأشخاص غير ذوي الإعاقة؟	141	%63	69	%31	15	%7
هل تعرضت للتمييز في المعاملة مقارنة بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة؟	149	%66	64	%28	12	%5
هل ترى أن اللغة التي تستخدم مع الاشخاص ذوي الإعاقة مناسبة وتنسجم مع حقوقهم؟	88	%39	117	%52	20	%9
هل ترى أن الشخص ذو الإعاقة قادر على مواجهة حالات التمييز ضده؟	119	%53	94	%42	12	%5
هل واجهت مواقف شعرت بالتمييز ضدك بسبب إعاقتك؟	189	%84	31	%14	5	%2

يرى (63%) من أفراد العينة وجود تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على السلع والخدمات مقابل (31%) لا يرون ذلك، كما أفاد ثلثي العينة بتعرضهم الفعلي للتمييز، كما يرى أكثر من نصف العينة بأن اللغة المستخدمة معهم لا تنسجم مع حقوقهم، ويرى (42%) من العينة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على مواجهة حالات التمييز ضدهم، وبينت الدراسة أن (84%) من الأشخاص ذوي الإعاقة يشعرون بالتمييز ضدهم بسبب إعاقتهم.

وبالنسبة لـ (53%) من أفراد العينة الذين يرون أنهم قادرون على مواجهة مواقف التمييز عند الحصول على السلع والخدمات، يرى غالبيتهم بأن الإستجابة المناسبة في مثل هذه الحالات هي الحديث مع مقدم الخدمة و رئيسه المباشر و المسؤول الأول في المؤسسة، في حين ترى نسبة (16%) منهم أن الإستجابة الأنسب تكمن في تجاهل الموقف برمته.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

أما بالنسبة لـ (84%) من أفراد العينة الذين واجهوا مواقف أشعرتهم بالتمييز ضدهم بسبب إعاقتهم فقد بين (48%) منهم أن الإستجابة الأمثل هي في رفض التمييز والإحتجاج عليه، بينما يحصر (21%) منهم في الشكوى لله و(17%) باللجوء للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين وأشار (11%) من أفراد العينة بأنهم سيستثمرون الموقف لبيان حقوقهم كأشخاص ذوي الإعاقة.

مما تقدم يتضح ما يلي:

1. مواجهة غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة للتمييز بسبب إعاقتهم (84%).
2. عدم رضا أكثر من نصف العينة عن اللغة المستخدمة معهم (52%).
3. شعور نسبة عالية من العينة بعدم القدرة على مواجهة التمييز (42%).
4. تعرض ثلثيّ أفراد العينة لمواقف أشعرتهم بالتمييز (66%).
5. معاناة أكثر من نصف العينة من التمييز في الحصول على السلع والخدمات (63%).

رابعاً: العقبات في السكن والخدمات والتنقل:

يُعتبر السكن أحد أهم الشروط الأساسية لتوفير الحياة الآمنة، وتحقيق الكرامة الشخصية للشخص ذو الإعاقة، وتُشكل تهيئة السكن لملائمة احتياجات الشخص ذو الإعاقة أولى الخطوات التي تمكن الفرد من المشاركة والتفاعل ونيل الحقوق، لذا فقد تناول هذا القسم بنود ملائمة السكن للإعاقة والصعوبات في الحصول على الخدمات والسلع وصعوبات إستخدام المواصلات العامة.

من الناحية النظرية هناك معايير ومواصفات لتحديد الشروط الواجب توفرها في السكن ليعتبر ملائماً لإعاقة الشخص من حيث التصميم، والمرافق، والتجهيزات، ومستوى تمكن الساكن من استخدام المرافق والفضاء المنزلي بسهولة ويسر ودون الحاجة إلى مساعدة الغير، إلا أنه –ومن الناحية العملية– لا يوجد طريقة لقياس مدى ملائمة السكن لكل فرد من الأفراد وذلك لتفاوت وعي الأفراد بحقوقهم، وتنوع الإعاقات، وحدّتها، وظروفها، والأجواء الأسرية، والأوضاع الإقتصادية

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

للأسرة وما إلى ذلك من عوامل، من هنا فقد عمدت الدراسة إلى السؤال المباشر لأفراد العينة عن شعورهم حول ملائمة السكن لنوع الإعاقة.

وفيما يخص الخدمات والسلع فمن المتوقع أن تعمل كافة الجهات المنتجة والمقدمة للخدمات والسلع عند تصميم خططها وتنفيذ برامجها وتقديم خدماتها على مراعاة حاجات الجمهور المتلقي للخدمات والسلع بما في ذلك فئات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويعني ذلك ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات وسلع نوعية صُممت لتراعي إحتياجاتهم وخصوصيتها. ويعني غياب هذه الخدمات والسلع تجاهل حقوق هذه الفئة وانكارها من قبل مزودي الخدمات ومنتجي السلع. وللتحقق من وجود مثل هذا التمييز فقد شملت الدراسة على سؤال حول وجود صعوبات في الحصول على الخدمات والسلع الضرورية.

ولما كانت حرية التنقل أساسية لممارسة الفرد لحقه في المشاركة دون قيود فإن للأشخاص ذوي الإعاقة حقاً في إستخدام المواصلات العامة الأمر الذي يقتضي تهيئة هذه الوسائط بالتجهيزات التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدامها بيسر لضمان حقهم في الإستمتاع والتنقل. وقد شملت الدراسة على سؤال العينة فيما إذا واجهوا صعوبات في إستخدام المواصلات العامة. والجدول رقم (8) يوضح عقبات وعوائق السكن والخدمات والتنقل.

جدول رقم (8): العقبات والعوائق في مجالات السكن والخدمات والتنقل

الفقرة	نعم		لا		ليس لدي اجابة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
هل تشعر أن سكنك ملائم لنوع إعاقتك؟	129	%57	90	%40	6	%3
هل تواجه صعوبات في الحصول على الخدمات والسلع الضرورية؟	137	% 61	83	%37	5	%2
هل تواجه صعوبات في استخدام المواصلات العامة؟	153	%68	64	%28	8	%4

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

أفاد أكثر من نصف العينة بملائمة السكن لإعاقتهم، في حين أشار (40%) منهم إلى عدم ملائمته لحاجاتهم، كما بين ما يقارب ثلثي العينة مواجهتهم لصعوبات في الحصول على السلع والخدمات الضرورية، واستخدامهم للمواصلات العامة، في حين بلغت نسبة الذين لا يواجهون مثل هذه الصعوبات (37%) للسلع والخدمات و(28%) للمواصلات.

وتشير هذه النتائج إلى معاناة أكثر من (28%) من أفراد العينة من صعوبات في خدمات تعتبر أساسية لتحقيق شروط الكرامة الشخصية، والإستقلالية التي تُعتبر ضرورية للمشاركة.

مما تقدم يتضح:

1. وجود عوائق في السكن والتنقل والحصول على الخدمات.
2. إرتفاع نسبة من يرون ملائمة السكن على نسبة من يرون ملائمة المواصلات والخدمات والسلع (57%) مقابل (37%) و(28%) على التوالي.

خامساً: العقبات والعوائق التي تحد من الوصول إلى الفضاء العام:

يتشكل الفضاء العام من المرافق، والتسهيلات المخصصة لاستخدام الجمهور والنفع العام، وتشمل هذه المرافق: مباني الوزرات والمؤسسات العامة، والمساجد ودور العبادة، ودورات المياه العامة، وأماكن الترويح والرياضة، والمتنزهات، والمدارس الحكومية، ومحلات التسوق، والحدائق العامة، والطرق.

وتعتبر مكونات الفضاء العام ضرورية لاستخدام كافة الأفراد، ولكي يتمكن الأفراد من إستخدامها لابد أن تشتمل على مجموعة من الخصائص يأتي في مقدمتها سهولة الوصول (Accessability) ويعني ذلك بالضرورة أن تراعي في تصميمها وتنفيذها خلوها من العقبات والحواجز التي يمكن أن تحدّ من إستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لها.

وللتعرف على مدى ملائمة هذه الفضاءات لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة كان لابد من سؤالهم عن الصعوبات التي يواجهونها في الوصول لها. والجدول رقم (9) يبيّن عقبات وعوائق الوصول لمرافق الفضاءات الخارجية.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

جدول رقم (9) عقبات وعوائق الوصول لمرافق الفضاءات الخارجية.

هل تواجه صعوبات في الوصول إلى الفضاءات التالية ؟	نعم		لا		ليس لدي اجابة محددة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الوزارات والمؤسسات العامة	150	%67	71	%31	4	%2
المساجد ودور العباده	120	%53	98	%44	7	%3
دورات المياه العامة	131	%58	87	%39	7	%3
أماكن الترويح والرياضة	127	%56	85	%38	13	%6
المتنزهات	121	%54	95	%42	9	%4
المدارس الحكومية	133	%59	77	%34	15	%7
محلات التسوق	127	%56	88	%39	10	%5
الحدائق العامة	121	%54	96	%42	8	%4
الطرق	136	%60	80	%36	9	%4

يواجه أكثر من نصف أفراد العينة صعوبات في الوصول إلى جميع المرافق التي تضمنها الجدول، وتبلغ الصعوبات ذروتها في الوصول إلى الوزارات والمؤسسات العامة (67%) تليها الطرق (60%)، فالمدارس الحكومية (59%)، فدورات المياه العامة (58%)، فأمكان الترويح والرياضة ومحلات التسوق (56%)، فالحدائق العامة أو المتنزهات (54%)، فالمساجد ودور العبادة (53%).

يُعبر واقع الفضاء العام في المدن الثلاث عن محدودية التأثير من تحويل البيئة والفضاء العام إلى بيئة ممكنة للأشخاص ذوي الإعاقة لاعتماد الأردن للدليل الإرشادي للتصميم والبناء الذي مضى على تطبيقه ما يقارب العقدين. فمع أهمية كافة هذه المرافق لحياة الأفراد اليومية نجد أن مكونات الفضاء العام تُعاني من عقبات تجعل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ونيل حقوقهم مسألة في غاية الصعوبة، الأمر الذي يستدعي الإلتفات إلى هذا الواقع وتضمين هذا الحق في سياسات وبرامج التخطيط للمدن والبلديات.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

سادساً: العقبات والعوائق التي تحول دون الدخول إلى المرافق والمؤسسات العامة:

في الوقت الذي يعتبر فيه الوصول إلى موقع المرفق أو الخدمة شرطاً ضرورياً لدخولها إلا أن الوصول بحد ذاته غير كاف لدخوله، هناك عقبات وعوائق أخرى متعلقة بالتصميم للمباني من حيث المداخل، والممرات، والمنحدرات، وسهولة فتح الأبواب وسعتها، ووجود المتكآت وشروط سلامة المستخدم لمفردات هذه المرافق التي قد تحول دون ذلك، وللتعرف على إذا ما كان هناك مثل هذه الصعوبات تضمنت الدراسة قسماً يسأل العينة عن صعوبات الدخول. والجدول رقم (10) يبين العقبات والمعيقات للدخول إلى المرافق والمؤسسات العامة.

جدول رقم (10): العقبات والمعيقات للدخول إلى المرافق والمؤسسات العامة

هل تواجه صعوبات في الدخول إلى؟	نعم		لا		ليس لدي اجابة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الوزارات والمؤسسات العامة.	141	%63	74	%33	10	%5
المساجد ودور العباده.	117	%52	101	%45	7	%3
دورات المياه العامة.	131	%58	84	%37	10	%5
أماكن الترويح والرياضة.	119	%53	94	%42	12	%5
المتنزهات.	114	%51	97	%43	14	%6
المدارس الحكومية.	140	%62	76	%34	9	%4
محلات التسوق.	120	%53	96	%43	9	%4
الحدائق العامة.	115	%51	100	%44	10	%5

كما في عقبات الوصول، يواجه أكثر من نصف أفراد العينة صعوبات في الدخول إلى المرافق والمؤسسات العامة، وتُعتبر الوزارات والمؤسسات العامة أكثر المرافق صعوبة، حيث أن (63%) من أفراد العينة يجدون صعوبة في دخولها، تليها مباني المدارس الحكومية (62%)، فدورات المياه العامة (58%)، فأماكن الترويح والرياضة ومحلات التسوق (53%)، ثم المساجد ودور العبادة (52%)، فالمتنزهات والحدائق العامة (51%).

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

ولا يختلف واقع الدخول إلى هذه المرافق عن الوصول إليها بسبب عدم الإلتزام بالشروط والمعايير الواجب توفرها لتسهيل عملية الدخول إليها بسهولة ويسر، ويبقى هذا الواقع تحدياً لواضعي الخطط ومهندسي الفضاء العام وكافة القائمين على إدراة المؤسسات والمرافق التي ينبغي أن توفر خدماتها للأفراد دون تمييز.

سابعاً: العقبات والعوائق للإستخدام الآمن للمرافق والمؤسسات العامة

يتسع مفهوم الإستخدام الآمن للمرافق والمؤسسات العامة ليشمل تاهيلها المادي ضمن الشروط والمواصفات الدولية والوطنية من ناحية وتوفير الكوادر القادرة على تقديم الخدمة وإدامة المرافق من ناحية أخرى، إضافة إلى تطوير الأساليب والطرق التي تقدم فيها الخدمة بما يلائم الحاجات المتنوعة للمستخدمين.

ويأتي إستخدام المرافق كمحطة ثالثة تلي الوصول والدخول، لذلك ينبغي ضمان خلو هذه المحطة من الصعوبات والعوائق التي قد تحد أو تحول دون إستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لها، ومن العقبات المحتملة في هذه المحطة عدم ملائمة البيئة الداخلية للمرفق، ونقص التجهيزات الضرورية والميسرة للإستخدام الآمن وغيرها من العقبات ذات الطابع المادي. والجدول رقم (11) يبين العقبات والعوائق المتعلقة بالإستخدام الآمن للمرافق والمؤسسات العامة.

جدول رقم (11): العقبات والعوائق المتعلقة بالإستخدام الآمن للمرافق والمؤسسات العامة

هل تواجه صعوبات في الاستخدام الآمن لـ؟	نعم		لا		ليس لدي اجابة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الوزارات والمؤسسات العامة.	136	%60	77	%34	12	%6
المساجد ودور العباده.	114	%51	98	%43	13	%6
دورات المياه العامة.	140	%62	73	%32	12	%6
أماكن الترويح والرياضة.	117	%52	92	%41	16	%7
المتنزهات.	116	%51	96	%43	13	%6
المدارس الحكومية.	123	%55	84	%37	18	%8

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

محلات التسوق.	122	%54	87	%39	16	%7
الحدائق العامة.	112	%50	96	%42	17	%8
الطرق.	136	%60	76	%34	13	%6

تشير النتائج إلى معاناة أكثر من نصف العينة من صعوبات تحُدّ من الإستخدام الآمن للمرافق والمؤسسات العامة والطرق، وقد أفاد (62%) من أفراد العينة بمواجهة صعوبات في الإستخدام الآمن لدورات المياه، و(60%) للإستخدام الآمن للوزارات والمؤسسات العامة والطرق، و(55%) للمدارس الحكومية، و(54%) لمحلات التسوق، و(52%) لأماكن الترويح والرياضة، و(51%) لكل من المساجد ودور العبادة والمتنزهات، في حين يجد (50%) من أفراد العينة صعوبات في الإستخدام الآمن للحدائق العامة.

وتدلل هذه النتائج التي جاءت منسجمة مع الصعوبات التي قال أفراد العينة بأنهم يواجهونها في مراحل الوصول والدخول على إخفاق المراكز الحضرية الأردنية (مدن: إربد، وعمان، والكرك) في توفير بيئة آمنة خالية من العوائق والعقبات تسمح باستخدام ومشاركة واستمتاع الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثامناً: عوائق البيئة التشريعية والمعرفية والإجتماعية

يقصد بالبيئة بمعناها الأوسع الأبعاد التشريعية، والمادية، والإجتماعية (الإنسان والثقافة)، ولما كنا قد تناولنا في الأجزاء السابقة من الدراسة الأبعاد التشريعية والمادية وأثرها على الفرص والتسهيلات الضرورية للتمكين، فقد جاء هذا الجزء ليبحث في رؤية ورضا الأشخاص ذوي الإعاقة للمعلومات المتوفرة والأنظمة والإجراءات والكوادر البشرية المؤهلة كعوامل يمكن أن يحد غيابها أو عدم ملائمتها من فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة ويشتمل هذا الجزء على أحد عشر بنداً تغطي الأبعاد آنفة الذكر. وجدول رقم (12) يبين رؤية العينة للعوائق البيئة التشريعية والمعرفية والإجتماعية.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

جدول رقم (12) عوائق البيئة التشريعية والمعرفية والإجتماعية.

العقبات التشريعية والمعرفية والإجتماعية	نعم		لا		ليس لدي اجابة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
هل تواجه صعوبات في الحصول على المعلومات الضرورية عند استخدام المرافق العامة؟	132	%59	79	%35	14	%6
عند تعاملك مع المؤسسات العامة هل تواجه عوائق بالحصول على المعلومات بما يناسب حاجاتك (إرشادات)؟	144	%64	63	%28	18	%8
عند تعاملك مع المؤسسات العامة هل تواجه عوائق في الأنظمة والقوانين؟	147	%65	54	%24	24	%11
هل تعاملت مع أشخاص مؤهلين لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة؟	135	%60	75	%33	15	%7
هل تعتقد أن البيئة العامة من مادية وتشريعية تتيح الفرصة للشخص ذو الإعاقة للإندماج في المجتمع؟	89	%39	119	%53	17	%8

يبين الجدول معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة عند مراجعتهم وتعاملهم مع المؤسسات العامة من صعوبات في الحصول على المعلومات بنسبة تصل إلى (59%) وترتفع نسبة الأفراد الذين يواجهون صعوبة في الحصول على معلومات تناسب احتياجاتهم إلى (64%)، وتصل نسبة الذين يرون عقبات وعوائق في الأنظمة والقوانين إلى (65%)، أما فيما يخص الأشخاص المؤهلين للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة فقد أفاد (60%) من الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم قد تعاملوا مع أشخاص مؤهلين لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة ، ويرى غالبية أفراد العينة أن البيئة العامة من مادية وتشريعية لا تتيح الفرصة للشخص ذو الإعاقة للإندماج في المجتمع.

وتؤشر هذه النتائج على تدني مستوى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن مستوى التعامل الإنساني المهني الذي يتلقونه عند محاولتهم تلقي خدمات المرافق العامة حيث تجاوزت نسبة من قال بوجود

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

صعوبات في المعلومات المناسبة والأنظمة والقوانين (60%)، وبلغت نسبة من لم يواجه صعوبات في الحصول على المعلومات (35%).

مما تقدم يتضح أن العقبات التي يعاني منها الأشخاص ذوي الإعاقة في جوانب المعلومات والتشريعات والتواصل مع غير ذوي الإعاقة لا تقل في نسبتها وحدتها عن العوائق والصعوبات التي يواجهونها في مراحل الوصول والدخول والإستخدام للمرافق العامة، ومما يلفت الإنتباه ارتفاع نسبة المعاناة والصعوبات في المرافق المرتبطة بخدمة الفرد الضرورية كالمؤسسات والوزارات والمدارس الحكومية والتي سجلت نسب تزيد على (60%) من أفراد العينة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

في ضوء تحليل نتائج دراسة واقع الفضاء العام وسهولة الوصول للمؤسسات التعليمية والصحية، ومن وحي دراسة مستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم، ورضاهم عن التسهيلات المتوفرة لتحقيق مشاركتهم الفاعلة واستمتاعهم بالحقوق دون تمييز، خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

1. على الرغم من وجود الدليل الإرشادي الوطني لتصميم المباني والفضاء العام (National code of construtions)، واعتباره ملزماً للهيئات والمجالس المعنية بإقرار مخططات المباني والطرق والفضاء العام ومرور ما يقارب العشرين عام على صياغته وتداوله، إلا أن فضاء المدن الأردنية لا يزال مفتقراً للحدود الدنيا من التسهيلات التي تجعل منه فضاءً ممكناً للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتضح ذلك من خلال أوضاع الشوارع، والأرصفة، والمباني، والساحات، والمواقف، والحدائق، والمتنزهات، والمسارح، والملاعب وغيرها من مفردات الفضاء الخارجي، ويعود ذلك حسب رأي المعنيين إلى توزيع مسؤوليات التنفيذ بين المجالس البلدية من جانب ونقابة المهندسين من جانب آخر، وغياب الأجهزة المعنية بالرقابة والتفتيش للتحقق من إلتزام المباني والمنشآت والطرق بقواعد الدليل.

لذا توصي الدراسة بضرورة إنشاء جهة رقابية تتولى متابعة تنفيذ المواصفات والشروط التي نص عليها الدليل عند إنشاء المباني والمرافق وإعادة تأهيلها، كذلك توصي الدراسة أن يقوم المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بمخاطبة مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للتميّز لإدراج شروط توفر التسهيلات البيئية في المرافق والمباني ضمن الشروط الواجب تنفيذها من قبل المؤسسات المرشحة للحصول على الجائزة.

2. لاحظت الدراسة غياب أو تدني مستوى وعي الكثير من المسؤولين في البلديات، والمؤسسات الصحية والتعليمية بقضايا الإعاقة والمستلزمات الضرورية للبيئة المؤهلة، واعتبار ذلك لدى الكثير منهم ترفاً يمكن تجاوز المطالبة به في هذه المرحلة.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

لذا توصي الدراسة بعقد لقاءات متخصصة يقوم بتنظيمها المجلس الأعلى مع كافة أعضاء المجالس البلدية وصناع القرار في المؤسسات العامة، بهدف تعريفهم بحجم الإعاقة، وأنواعها، والإتفاقيات الدولية، والتشريعات الوطنية، والسياسات التي يعمل المجلس على تنفيذها، وأدوار هذه المؤسسات في التنفيذ وانعكاس توفير التسهيلات والحقوق على صورة الدولة والمدينة والمؤسسة وعلى نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومستوى الرفاه الذي يمكن أن تحققه مثل هذه الإجراءات للأشخاص ذوي الإعاقة وللمجتمع عامة.

3. في كثير من المؤسسات التي تواصلت الدراسة معها كان الحديث عن الإنجاز وتوصيف الواقع أعلى بكثير مما هو عليه فعلاً، وقد لوحظ ذلك في البلديات و في دوائر التنظيم وفي قطاعي التعليم والصحة.

توصي الدراسة بتصميم معايير لقياس أداء المؤسسات في توفير التسهيلات، وتطبيق أداة قياس المعايير على واقع هذه المؤسسات بصورة دورية لضمان تحقيق التقدم، ولتفادي رسم صورة الواقع من خلال التقرير الذاتي الذي تلجأ له المؤسسات للتباهي بإنجازها.

4. تفتقر المؤسسات إلى بيانات أساسية عن مرافقها العامة، وجمهورها وامكاناتها و خدماتها الروتينية العامة، مما يجعل الحصول على بيانات قد تبدو بديهية مسألة معقدة، وتحتاج إلى وقت و جهود إضافية لإعدادها. فقد حاولت الدراسة التعرف على أعداد المباني، وأطوال الطرق والأرصفة، نوعية متاعها، ومستوى تأهيلها، وأعداد المواقف والمواقف المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومستوى الإنجاز الذي تحقق في تأهيل البيئة، وغيرها من الأسئلة التي بدت للقطاعات المتخصصة كأسئلة غريبة لا يمكن الإجابة عليها بسهولة، ولا تختلف أوضاع المؤسسات التعليمية أو الصحية عن ذلك كثيراً، فعلى سبيل المثال كان معيار تحديد المدارس المؤهلة للدمج مقصوراً على قابلية استخدام هذه المدارس كمراكز للإقتراع أثناء الإنتخابات النيابية لعام 2010، أي أن دخول الأشخاص ذوي

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

الإعاقة ولو لزاوية من زوايا الطابق الأرضي في المدرسة اعتبر كافياً لتصنيفها كمدرسة مؤهلة.

توصي الدراسة بمخاطبة المؤسسات المعنية بالإشراف على الفضاء العام كالبلديات، وإدارات الطرق، والأشغال العامة، وهندسة المرور، وإدارات الحدائق والمتنزهات، وإدارات المباني المدرسية، والمستشفيات والمراكز الصحية، والمباني الحكومية، ومراكز التسوق، ودور العبادة وغيرها من المؤسسات لإعداد قاعدة بيانات حول تأهيل المرافق التابعة لها، وبيان المؤهل منها والخطط المستقبلية لتأهيلها في ضوء المعايير الدولية والوطنية.

5. بصورة عامة لا تزال المؤسسات الصحية من مستشفيات، ومراكز صحية بحاجة إلى تأهيل لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وإتاحة الفرصة أمامهم للإستمتاع بحقهم في الحصول على الخدمات الصحية التي يحتاجونها دون تمييز. وكما بينت نتائج الكشف الحسي فإن المستشفيات التي تم دراستها بحاجة إلى تدخلات تسهم في رفع كفاءة بيئتها وتجهيزاتها المادية والبشرية لإستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الإستمتاع بحقوقهم في الحصول على الخدمات الصحية التي يحتاجونها دون تمييز

ولهذا فإن الدراسة توصي بضرورة العمل على تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة عامة، وتخصيص عدد من الغرف أو الأسرة في هذه المستشفيات لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد الكوادر الطبية المؤهلة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الخدمة المناسبة لهم.

6. تحتاج المرافق العامة التي خضعت للدارسة (أمانة عمان، وبلدية اربد، وبلدية الكرك، ودائرة الأحوال المدنية، والجوازات) وبدرجات متفاوتة إلى مزيد من الإجراءات لجعلها مؤهلة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك توفير التجهيزات والتدابير المناسبة التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الإستخدام الآمن لها.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

لهذا توصي الدراسة بضرورة تأهيل هذه المرافق بالتجهيزات والتدابير التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى هذه المرافق ودخولها، ومن ثم الإستخدام الآمن لها. ويشمل ذلك التجهيزات والتدابير المادية المتعلقة بالمنحدرات الخاصة بالوصول والدخول والمصاعد، ودورات المياه، والأرضيات، والأدراج وغيرها من التجهيزات المادية إضافة إلى توفير الكوادر المؤهلة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة ومساعدتهم في الحصول على الخدمات والسلع التي يحتاجونها من هذه المرافق.

7. كشفت الدراسة عن تدني مستوى وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وعدم الرضا عن مستوى إنفاذ هذه الحقوق، فقد أفاد (30%) من الأشخاص ذوي الإعاقة أنهم لا يعرفون بوجود تشريعات خاصة بهم في حين يرى (72%) منهم أنها غير كافية و(74%) منهم يرون أن هذه التشريعات غير معمول بها.

وعليه توصي الدراسة بضرورة العمل على رفع الوعي التشريعي للأشخاص ذوي الإعاقة (Raising Awareness)، وإعادة النظر بالتشريعات الموجودة من اجل تطويرها لكي تكون أكثر كفاية لمقابلة الحاجات المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعيل التشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد التدابير المناسبة لضمان الإلتزام بهذه التشريعات.

8. بالرغم من مرور أكثر من ثلاث أعوام على وجود المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين وصدور القانون الخاص بهم، إلا أن أقل من نصف أفراد العينة (42%) يعرفون بوجود سياسات وبرامج ممكنة للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة الكاملة، وأن (28%) منهم فقط يرون أن هذه السياسات والبرامج كافية لتحقيق المشاركة والإندماج.

لذا توصي الدراسة بضرورة إنشاء برنامج لرفع الوعي من أجل زيادة معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وبالسياسات والبرامج التي يقوم عليها المجلس الأعلى من أجل تمكينهم من المشاركة وتطوير هذه السياسات والبرامج لكي تكون كافية لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

9. كشفت الدراسة عن شعور غالبية أفراد العينة بانتهاك المجتمع لحقوقهم فمن بين أفراد العينة رأى (68%) أن للشخص ذو الإعاقة حقوقاً في الحصول على كافة السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للأشخاص غير ذوي الإعاقة، لكن الغالبية (72%) ترى أن هذه الحقوق غير مصانة، ويرى (61%) منهم أن حقوقهم في الحصول على الخدمات والسلع منتهكة، حيث أشار (66%) إلى أنهم تعرضوا لتمييز في المعاملة مقارنة بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة.

توصي الدراسة بضرورة إيجاد برامج توعية على المستويات المختلفة من أجل رفع وعي أفراد المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتجريم انتهاكها ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعاون بين المجلس الأعلى وإحدى دور الخبرة بمشاركة مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

10. لا يزال الشخص ذو الإعاقة في الأردن يواجه التمييز بسبب إعاقته، فقد أفاد (84%) أنهم واجهوا مواقف شعروا من خلالها بالتمييز ضدهم. وتتباين استجابة الأشخاص ذوي الإعاقة لعدم وجود جهة محددة للتظلم.

وعليه توصي الدراسة بإيجاد تدابير مناسبة لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على تسجيل حالات التمييز والتظلم بخصوصها (في كثير من دول العالم يوجد ديوان مظالم خاص بانتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة).

11. يواجه أكثر من نصف العينة صعوبات في الحصول على السكن والمواصلات والخدمات والسلع الضرورية، مما يحرمهم من العيش الكريم والإستقلالية التي تشكل شرطاً من شروط المشاركة الكاملة والإستمتاع.

ولهذا فإن الدراسة توصي بضرورة الوقوف على الأسباب وراء الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على السكن والخدمات والسلع التي يحتاجونها، وإيجاد

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

التدابير التشريعية والفنية اللازمة لتقليل هذه الصعوبات، كما توصي الدراسة بضرورة تأهيل المواصلات العامة بتجهيزات تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدامها بسهولة ويسر.

12. يرى غالبية أفراد العينة تدني مستوى تأهيل المرافق العامة مما يحد من إمكانية الوصول والدخول والإستخدام الآمن لها، ومن اللافت ارتفاع نسبة الأفراد الذين يعانون من صعوبات في الوصول والدخول والإستخدام الآمن للمؤسسات والوزارات تليها المدارس الحكومية.

توصي الدراسة بأن يتولى المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين رعاية برنامج ريادي بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة لتأهيل الفضاء العام بما فيه من مرافق ومؤسسات في المملكة مع إعطاء الأولوية لمدن: إربد، وعمان، والكرك.

13. تفتقر غالبية المؤسسات للمعلومات والبيانات الإرشادية المناسبة والكوادر المؤهلة لخدمة الأشخاص من ذوي الإعاقات المختلفة بما في ذلك المواد الإرشادية بلغة بريل، وترجمة لغة الإشارة، والكوادر القادرة على معرفة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومخاطبتهم بلغة حقوقية تعزز كرامتهم وتحترم حقوقهم.

لذا توصي الدراسة بأهمية توفير الكوادر المدربة، والمواد التعليمية والإرشادية بما يلائم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقات المتنوعة، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط، والتنفيذ وتقديم الخدمة للمستفيدين كلما كان ذلك ممكناً.

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

قائمة المراجع

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

(كتاب التكليف، الكتاب الموجه للمؤسسات، أداة الدراسة(الاستبانات)

الملاحق والمرفقات

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

مرفق (3): أدوات الدراسة

1. استبانة الكشف الحسي للفضاء العام
2. استبانة الكشف الحسي للقطاع التعليمي
3. استبانة الكشف الحسي للقطاع الصحي

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

4. استبانة مدى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم ومدى رضاهم عن التسهيلات الموفرة لهم

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".

- الإعاقة لغوياً: تعني التأخير أو التعوق، ومنها اشتقت المعوق، وورد في المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء – عوقاً أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق والجمع عوق، وعوقه في كذا: أي عاقهن وتعوق أي امتنع (المعجم الوسيط ، ص 637).
- وترى منظمة الصحة العالمية أن الإعاقة " تتمثل في كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز الذي يمكنه من أداء واجباته الأساسية معتمداًعلى ذاته أو ممارسة عمله والإستمرار فيه بالمعدل الطبيعي".
- وحدد قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لسنة 2007 الشخص المعوق بأنه:" كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أية من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين".